جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2019).

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

إعداد الطالبتين

- ✓ جرادي ستي
- ✓ ميموني نادية

إشراف:

أ /بريشي عبد الكريم

لجنة المناقشة

لمطوش لطيفة	أستاذة محاضرة أ	(رئيسا)
بريشي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	(مقررا ومشرفا)
المومن عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	(مناقشا)

الموسم الجامعي 2020- 2021

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....BC/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيليوغرافي

الرقم.....م.م/م.ب.ب/ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بريشي عبد الكريم

المشرف على مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: آثر الانفاق الحربي على التضخم في الجزائر

من إنجاز الطالب(ة): حرادي سنى

و الطالب(ة): ميموني نادية

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : اقتصاد

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 17 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في 27 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:-

أ. صديقي عبد الكريم

مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية

مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة أدرار

الإهداء

يا من خلقت فأحسنت ورزقتني أجزيت وعلمتني فنفعت إليك أهدي شيئاً من جزيل عطائك فاجعله لقلبي ضياء ولبصري جلاء أكبته في ميزان حسناتي

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها والصبر ملء كفيها، أثرتني على الدنيا بما فيها إلى قرة عيني وأمل حياتي، أعظم ما تهمس به القلوب وتنطق به الشفاه أمي الحبيبة رعاها الله.

إلى الذي تحمل المشاق الحياة لأجلها، إلى الذي منحني العطاء والقوة بفضل من الله تعالى، بحر القيم والمبادئ السامية إلى من أعطاني وكفاني مثال التحدي والصر والتضحية أبي الغالي حفظه الله.

إلى من قاسمتهم ظلمة الرحم وقاسموني أحضان المحبة والسعادة شموع البيت أخواتي.

إلى أبنائي عبد الرحيم، سمية، أحمد

إلى شريكي في الحياة زوجي عبد الحليم وعائلته الكريمة

إلى كل من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة كما لا أنسى من تقاسمت معي عبء هذا العمل رفيقتي وصديقتي جرادي ستي

إلى كل من يحمل لقب ميموني وبقادر

إلى كل من نساهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي.

نادية

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله ودوام الصحة والعافية والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما بعد أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

إلى من لا يمل من السعي والعطاء لأنعم بالراحة والهناء والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح اللذان علماني أن ارتقي بسلم الحياة بحكمة وصبر

والداي الكريمين

إلى الأعز في هذه الدنيا إخواني وأخواتي الأعزاء

وإلى كل من الأهل والأقارب من بعيد وقريب

إلى من علمني حرفا شققت به الطريق من المستوى الابتدائي إلى المستوى العالي

إلى معلمي وأساتذتي الأفاضل

أهدي هذا العمل رجوا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

ستي

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأعاننا على إتمامه، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذا العمل.

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بريشي عبد الكريم لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته وحسن متابعته الذي مهد لنا طريق استكمال هذا العمل فلع الشكر وجزاه الله عنا كل خير

وإلى كل من قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا، ولو بكلمة طيبة أو دعاء تجدد لنا المعنويات وتبعث روح الاستمرار والمثابرة.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان الحسنات.

فهرس المحتويات

بسملة

الإهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... **I**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال..... **IV**

قائمة الملاحق ..... **V**

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد: 2

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم: 3

المطلب الأول:ماهية الإنفاق الحكومي والتضخم 3

أولا:الإنفاق الحكومي 3

ثانيا: التضخم(Inflation):..... 5

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم والعلاقة بينهما: 7

الفرع الأول: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي: 7

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم:..... 8

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لعلاقة الإنفاق الحكومي والتضخم 9

المبحث الثاني: الدارسات السابقة..... 14

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية 14

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية 17

المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية 19

خلاصة الفصل: 20

الفصل الثاني: قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد: 22

المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 23

المطلب الأول: المتغيرات ومصادر البيانات. 23

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم. 28

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج 32

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة القياسية 32

المطلب الثاني: تقدير علاقة التكامل المشترك 39

خلاصة الفصل: 47

خاتمة..... 48

قائمة المصادر والمراجع 50

الملاحق 54

الملخص: 55

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01) وصف المتغيرات	33
الجدول رقم (02): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال ADF	34
الجدول رقم (03): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال PP	35
الجدول رقم (04) : تحديد فترات الإبطاء	36
الجدول رقم (05) : تحديد النموذج الأمثل	37
الجدول رقم (06) : نتائج اختبار منهج الحدود	39
الجدول رقم (07) : تقدير العلاقة في المدى الطويل	39
الجدول رقم (08): تقدير العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ	41
الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	42
الجدول رقم (10): اختبار اختلاف التباين	43
الجدول رقم (11): اختبار صلاحية النموذج	44

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل(01): سياسة مالية انكماشية	11
الشكل رقم (02): أدوات السياسة المالية في علاج الفجوة التضخمية والانكماشية	13
الشكل رقم (03)تطور الكتلة النقديةM2خلال الفترة (1970_2019)	23
الشكل رقم (04):تطور مؤشر التضخم (1970_2019)	24
الشكل رقم (05):تطور سعر صرف الدينار بالدولار للفترة(1970–2019)	25
الشكل رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام في الفترة (1970–2019)	26
الشكل رقم (07): تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر (1970–2019)	27
الشكل رقم (08) :اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذجARDL	38
الشكل رقم (09): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	43
الشكل رقم (10) : المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	44
الشكل رقم (11): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	45

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم(01): إحصائيات متغيرات الدراسة	54

المقدمة

المقدمة

لقد أصبح من المألوف في الوقت الراهن أن ننظر إلى تطور اقتصادات المجتمعات على أنه عملية تحول مستمرة، ويرتبط هذا التحول بمدى فعالية وقدرت السياسات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، التي بدورها تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما.

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف، وتغيير الوضع السائد للاقتصاد خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلال.

ولعل أن من أهم هذه الأهداف هو استهداف التضخم الذي يعتبر من المشاكل التي تعاني منها مختلق اقتصادات الدول بأوجه مختلفة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهي أكثر الظواهر تعقيدا فهي متعددة الجوانب حيث يوجد هناك جدل بين الاقتصاديين حول تحديد تعريف لها ومعرفة أسبابها وطرق معالجتها وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية على اقتصادات الدول النامية والمتقدمة.

I. الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970- 2019؟**

يتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- – هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم؟
- – ما العلاقة بين الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم؟
- – ما العلاقة بين حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم؟
- – هل تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم؟

II. الفرضيات

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛
- توجد علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم؛
- توجد علاقة طردية بين حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم؛
- ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

III. أهمية البحث

- تكمن أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات:

1. تعاظم دور الدولة في الاقتصاد جعلها تستخدم أدوات السياسة المالية ومنها سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها الاقتصادية مما يؤثر ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم؛
2. انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض حاد في الموارد المالية للدولة، الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن آليات أخرى لتمويل نفقاتها العامة، مما قد ينجر عنه ارتفاع في معدل التضخم؛
3. تراجع أسعار النفط شكل ضغوطاً على سعر صرف الدينار الجزائري الذي انخفضت قيمته، مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستورة. وعليه أصبح من الضروري البحث عن الآليات المناسبة للموازنة بين المحافظة على قيمة الدينار ولاستقرار في المستوى العام للأسعار.

IV.أهداف البحث

- توضيح نوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.
- معرفة مدى تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من سنة1970 إلى 2019.
- قياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1970-2019).

V. دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ميلنا إلى المواضيع والظواهر التي لها علاقة بالإنفاق الحكومي والتضخم.
- قلة الدراسة القياسية والأبحاث القياسية المدعمة بالتحليل الكمي.
- جعل الموضوع كإشارة بشأن توجيه نظر الباحثين نحو الاهتمام بإعداد أبحاث أخرى ودراسات في هذا الموضوع.
- محاولة تقديم إضافة للدراسات السابقة في هذا الميدان.

VI.حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي

- **الحدود المكانية:** تتمثل في الاقتصاد الجزائري
- **الحدود الزمنية:** تشمل الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 1970-2019

VII. المنهج المتبع:

من أجل الوصول لحل إشكالية الدراسة لقد اعتمدنا على المنهج التجريبي للكشف عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم باستخدام الأسلوب القياسي معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

كما تم الاعتماد على الوثائق والإحصائيات والبيانات المختلفة بهدف إسقاطها على حالة الجزائر لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم خلال الفترة (1970-2019).

VIII. الصعوبات:

- قلة المراجع المتخصصة في صلب الموضوع والتي تبين أثر الأنفاق الحكومي على التضخم.
- محاولة الربط بين التحليلات النظرية وإسقاطها على الدراسة القياسية.

IX. هيكل البحث

لإنجاز الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم موضوع الدراسة فصلين وكانا على الشكل التالي:

تناولنا من خلال الفصل الأول الإنفاق الحكومي وعلاقته بالتضخم والتي تم توضيحها من خلال مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم، وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرين، أما المبحث الثاني عرضنا فيه بعض من الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والأجنبية وبعدها تم عرض أهداف الدراسة الحالية.

أما في الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية توضح أثر الأنفاق الحكومي على التضخم حيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة حيث عرضنا مختلف البيانات والمتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا مواصفات النموذج الذي تم تطبيقه، بالنسبة للمبحث الثاني كان عبارة عن القيام بمجموعة من الاختبارات بواسطة برنامج EVIEWS 12 وهذا من خلال تحليل المعطيات التي تم تجميعها واستخلاصها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية كالكساد والتضخم، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة عملت على تشخيص أسباب هذه الأزمات وطرق علاجها حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي ومن خلال هذا الصدد يبرز الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي يبين مدى أهميته سواء من الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي وذلك لارتباطه بتطور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم دراسة نظرية شاملة لمختلف المتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا التعاريف المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم والنظريات المفسرة لهما والعلاقة التي تجمع كل منهما، ولتوضيح أكثر معالم هذا الموضوع قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي عالجت موضوع الإنفاق والتضخم وطرق دراستها والنتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم:

ازدادت أهمية دراسة سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة الأخيرة باعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية. وبالتالي فهو يساهم في بشكل أو بأخر فيخلق مشكلة لتضخم. وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وبهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفهومي الإنفاق الحكومي من جانب والتضخم الاقتصادي من جانب آخر مع إبراز أهم النقاط الأساسية المتعلقة بهما.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتضخم

أولا: الإنفاق الحكومي

- **تعريف الإنفاق الحكومي:** يمكن تعريف الإنفاق الحكومي كم يلي:

يعرف على انه مجموع المبالغ النقدية يقوم القطاع الحكومي بإنفاقها من أجل تحقيق المصلحة العامة، أو أنها مبالغ من المال تخرج من الخزينة باعتبارها جهة عامة بغرض إشباع الحاجات العامة لتحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع. (داود، 2013، صفحة 141)

كما يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (ناشد سوزي عدلي، 2008، صفحة 25)ويعرف بأنه عبارة عن مبالغ نقدية أقرت من طرف السلطة التشريعية ليقوم بها شخص عام بإنفاقها لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (مصطفى، الفار، 2008)

من خلال هذه التعريفات يتضح أن للإنفاق الحكومي ثلاث أركان على النحو التالي:

1. **الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ من لنقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق الحكومية وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وتمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، ومما لاشك فيه إن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذالك شأن الأفراد (ناشد سوزي عدلي، 2008)
2. **الأنفاق الحكومي يقوم به شخص عام:**

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل الإنفاق الحكومي إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد به الدولة بما في ذالك الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات الشخصية المعنوية وعلى هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام ومن المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف حول طبيعتها وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معياريين أحدهما قانوني والآخر وطيفي.

1. المعيار القانوني: وهو المعيار التقليدي، ويستند على الطبيعة القانونية لشخص قائم بالإنفاق بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائمة بالإنفاق أي كانت طبيعة هذا الإنفاق فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن الإنفاق يعد عام أي كان الغرض منه، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد، وعليه فيعتبر الإنفاق حكوميا إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة المؤسسات العامة، وذلك لما لديها من سيادة وسلطة آمرة وبالتالي يخرج من نطاق النفقات الحكومية تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام.
2. المعيار الوظيفي: ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات حكومية، بل يعد فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليميها أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذالك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام الدولة سلطتها السيادية.
3. الغرض من الإنفاق الحكومي تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات الحكومية هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل الإنفاق الحكومي تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة، الضرائب ومن ثم فيجب أن يتساوون في الانتفاع بالنفقات الصادرة عن الدولة. (ناشد سوزي عدلي، 2008)

- **تقسيمات الإنفاق الحكومي:** يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف الإنفاق الحكومي من أهم تلك المعايير:

1. **تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث الأغراض المباشرة لها:** تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها (بالتقسيم الوظيفي) أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية:

-نفقات إدارية: وهي تلك التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشمل نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا.

-**نفقات الاجتماعية:** والتي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان

-النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة.

2. **تقسيم الإنفاق الحكومي بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها:** يمكن أن يقسم الإنفاق الحكومي وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيره على توزيع الدخل القومي إلى:

- إنفاق حقيقي: حيث يقصد بالإنفاق الحقيقي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية
- الإنفاق التحويلي: فهو ذلك الذي لا يترتب على الدولة حصولها على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبه تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى طبقات الاجتماعية أخرى محدودة الدخل.

3. **تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث دوريته:** جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

- **النفقات العادية:** وهي تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية كمرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة
- **النفقات غير العادية:** فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية أو نفقات الحرب. ...الخ. (ناشد سوزي عدلي، 2008)

ثانيا: التضخم(Inflation):

1) تعريف التضخم: يقف التضخم على قمة المشاكل التي تواجه اقتصاديات عدد كبير من الدول حيث

يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل.

ومن خلال التعريف نؤكد ما يلي:

- الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها ولكن الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا.
- الارتفاع في الأسعار يجب أن يكون بصفة مستمرة، ويعني ذلك أن الارتفاع العارض (أي الارتفاع لمرة واحدة في الأسعار)والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم ولا يمثل تهديدا للاقتصاد القومي.
- يقصد بالمستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد)أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

معدل التضخم=

$$\frac{\text{ى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار السنةفي السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

إن التضخم (inflation) بالمفهوم السابق يختلف عن مصطلح اقتصادي آخر يطلق عليه reflation الذي يعني إجراء اقتصادي يتخذ عمدا من جانب السلطات النقدية في دولة ما صورة ضخ كمية من النقود في الاقتصاد مما يؤدي إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية والعمل على إرجاعها إلى ما كانت عليه قبل الانخفاض المتواصل في الأسعار. كما يختلف التضخم عن الانكماش (Déflation) الذي يعني الانخفاض المستمر والثابت والذي ينتهي بحالة من الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة. (داود، 2013)

2) **أنواع التضخم:**في ظل هذه الخلفية النظرية سوف نتعاط مع أنواع التضخم على شكل التالي:

- **التضخم المفتوح(Open inflation):** يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات.
- **التضخم المكبوت(Repressed inflation):**نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار
- **التضخم الجامح(Hyper(Galloping)inflation):** وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج، وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

- التضخم الزاحف (Creeping inflation):هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل إلا أن استمراره وتجمع أثاره يمكن أن يؤدي إلى حدوث تضخم جامح.
- **التضخم المستورد(Imported inflation):** وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات. (محمود، حسين الوادي؛ أحمد، عارف العساف؛ وليد، أحمد صافي، 2013، صفحة 187)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم والعلاقة بينهما:

الفرع الأول: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي:

أولا: النظرية التقليدية:

لم يكن للإنفاق الحكومي الأهمية التي يحتلها في الوقت الحالي فقد أهملت النظرية التقليدية نسبيا موضوع الإنفاق الحكومي ولم تتعرض له بإسهاب وتفصيل مناسبين بل اتجهت في دراساتها للبحث والتركيز بصفة أساسية على الجوانب الفنية والقانونية وخاصة على القواعد التشريعية المنظمة لعمليات الإنفاق الحكومي وعلى وسائل الرقابة عليها دون أن توجه الاهتمام إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي والعوامل التي تحدد حجمها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي وإلى أنواع الإنفاق الحكومي وآثار كل منهما على مستوى النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد الاقتصادية بين مجالات الإنتاج المختلفة وإلى أثارها في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها: أولا بضالة حجمها أي ضرورة حصر وتقييد الإنفاق في أضيق الحدود ولعل فكرة الاقتصادي "ساي" وعبارته المشهورة "أن أفضل النفقات أقلها حجما "هي خير ما يعبر عن هذا الاتجاه.

وثانيا: حياد تلك النفقات أي لا يؤثر الإنفاق في توازن الاقتصاد القومي أو في تحديد اتجاهات نموه أو في أسلوب توزيع الناتج القومي وبعبارة أخرى أن يكون الإنفاق الحكومي محايدا لا يؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يميز التقليديون بين الإنفاق العام والخاص، فاعتبرت النظرية التقليدية كل منهما إنفاقا استهلاكيا غير منتج وتضيعا للثروة القومية لذالك يجب أن ينحصر في أضيق الحدود لتقليل الاستهلاك وزيادة الادخار لتكوين رأس المال وتوجيهيه للصناعة والتجارة وزيادة الإنتاج. (أحمد و خالد، 2013، صفحة 39)

ثانيا: النظرية الكينزية:

بعد انتشار الفكر الكينزي خرجت الدولة من نطاق الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وذلك لزيادة معدل نمو الاقتصاد القومي وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام وتعدده من ناحية فقد ازداد حجم

الإنفاق وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع وتخصيص موارد الإنتاج و مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها، فقد أيد الفكر الكينزي ازدياد حجم الإنفاق الحكومي وتعدده سواء كان ذلك من اجل الإعانات أو القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة وذلك بقصد زيادة الدخل القومي، كما دعي الفكر الكينزي إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد ترتب على ذلك اتساع وظائف الدولة وهذا يعني زيادة في حجم الإنفاق الحكومي فهو لم يقتصر على الأمن والدفاع بل تعدها إلى الإنفاق على السلع والخدمات العامة، وعليه يمكن القول أن حجم الإنفاق يعتمد على دور الدولة وتدخلها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. (أحمد و خالد، 2013، صفحة 89)

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم:

أولا: النظرية الكلاسيكية في التضخم:

أن من أبرز التعريفات التقليدية للتضخم التي ترى فيه ظاهرة نقدية ومالية بحته إنما يستند على النظرية الكمية للنقود (النظرية الكلاسيكية)، والتالي تعتبر أولى النظريات التي حاولت أن توضع المحددات الطويلة الأجل للمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم ولدراسة النظرية الكلاسيكية في التضخم علينا دراسة ثلاث موضوعات:

1. **مستوى الأسعار وقيمة النقود:** يقصد بقيمة النقود " القوة الشرائية لها أي كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بوحدة نقدية من عملة معينة في وقت معين فإذا أمكن شراء كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس الوحدة النقدية يكون هذا الارتفاع في قيمة النقود والعكس صحيح، فتغير القوة الشرائية للنقود مقدرة بالسلع والخدمات إذا ما تغيرت الأسعار، فإذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات فإن ذلك يعني الحصول على كمية أقل من السلع والخدمات وهنا يقال أن قيمة النقود قد انخفضت، ويتضح مما سبق أن هناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود أي قيمتها وبين مستوى سعر السلعة حيث إذا ارتفع السعر انخفضت القوة الشرائية للنقود وإذا انخفض السعر ارتفعت القوة الشرائية للنقود.
2. **الانفصام لكلاسيكي:** ينطوي نمط تحديد المتغيرات في النظرية الكلاسيكية على ما يسمى الانفصام الكلاسيكي والانفصام يشير إلى حقيقة أن النموذج الكلاسيكي يمكن تجزئته إلى قطاع حقيقي الذي تتحدد فيه قيم المتغيرات الحقيقية والقطاع النقدي التي تتحدد فيه قيم المتغيرات النقدية، وبينما تؤثر المتغيرات في القطاع الحقيقي على القطاع النقدي فإن المتغيرات التي تحدث في القطاع النقدي لا تؤثر على القطاع الحقيقي، وهذا ما أوضحه الفيلسوف ديفيد هيوم David hume، حيث قسم المغيرات الاقتصادية إلى مجموعتين، الأولى تنسجم مع المتغيرات النقدية أي المتغيرات التي تقاس بوحدة نقدية والثانية تنسجم مع المتغيرات الحقيقية أي المتغيرات التي تقاس بوحدات عينية، وذلك بسبب اختلاف العوامل والقوى المؤثرة

على المتغيرات النقدية والحقيقة على المدى الطويل، حيث أن المتغيرات في عرض النقود عند هيوم تؤثر على المتغيرات النقدية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية وهذا ما يطلق عليه بحيادية النقود.

3. **سرعة دوران النقود ومعادلة كمية النقود:** ذكرنا فيما سبق أن التعريفات التقليدية للتضخم ترى فيه ظاهرة نقدية ومالية بحته إنما تستند على نظرية كمية النقود والتي صاغها أرفنج فيشر في صورتها الأولى، والتي تقرر أنه إذا تغيرت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للأسعار يتغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة وذلك بفرض العوامل الأخرى ثابتة، وتقوم هذه النظرية على بعض الفروض المستمدة من الفكر الاقتصادي والمتمثلة في:

– ثبات سرعة دوران النقود في الآجل القصير.

– بسبب ثبات سرعة الدوران فإنه عند قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود، فإنها تتسبب بتغيرات تناسبية في القيم النقدية للإنتاج (حجم الإنتاج مضروبا في المستوى العام للأسعار.

– إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات يتحدد أساسا بعوامل العرض (العمل، رأس المال العيني، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية) ونظرا لأن النقود محايد لا تؤثر بالإنتاج.

_في ظل إن الإنتاج يتحدد بعرض العناصر والتقنية المتاحة فإن قيام البنك المركزي بتعديل عرض النقد يتسبب بتغيرات تناسبية في القيمة النقدية للإنتاج وبدورها هذه التغيرات تؤثر في المستوى العام للأسعار.
_عند قيام البنك المركزي بالزيادة السريعة لعرض النقود فإن النتيجة تكون ارتفاع التضخم. (داود، 2013، صفحة 175)

ثانيا: النظرية الكينزية للتضخم:

ترى المدرسة الكينزية التضخم على أنه زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. (علي، 2012، صفحة 284)

كما يشير التحليل الكينزي إلى إن الزيادة المستمرة في عرض النقود لها نفس الأثر الذي توصل إليه الكلاسيكيون؛ نمو العرض النقود سيؤدي إلى الاستمرار في الارتفاع مسببا التضخم (داود، 2013)، حيث يعتبر كينز إن الزيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي زيادة ة واضحة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار. والارتفاعات في المستوى العام للأسعار إنما يعني وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويعتبر كينز أن فائض الطلب المذكور سابقا يتناول فائض الطلب في أسواق السلع إضافة إلى فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وبجمع هذا الفائض في الطلبين نحصل على ما نسميه بالفجوة التضخمية. (البني، 2006، صفحة 274)

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لعلاقة الإنفاق الحكومي والتضخم

أولا: النظرية الكلاسيكية

تنظر النظرية الكلاسيكية أن معظم الدول التي واجهت التضخم الجامح كانت حكوماتها تمول نفقاتها من خلال طباعة النقود، فعندما تريد الحكومة بناء طرق أو دفع رواتب أو تقديم المدفوعات التحويلية للفقراء والمتقاعدين فإنها يجب عليها أن توفر الأرصدة النقدية اللازمة، وعادة تقوم الحكومة بذلك من خلال فرض الضرائب ، كضريبة الدخل أومن خلال الاقتراض من العامة من خلال بيع السندات الحكومية وأخيرا يمكن للحكومة أن تمول الإنفاق ببساطة من خلال طباعة النقود التي تحتاجها. فعندما تقوم الحكومة بزيادة إيراداتها من خلال طباعة النقود فإنها سوف تتحمل ضريبة التضخم، ويقصد بذلك أنه عند طباعة الحكومة للنقود فإن المستوى العام للأسعار سوف يزداد، نتيجة ذلك فإن قيمة النقود سوف تنخفض (داود، 2013، صفحة 177)

ثانيا: النظرية الكينزية:

يرى كينز أن وجهة النظر النقدية ممثلة في نظرية كمية النقود تفترض أن الاقتصاد لديه نزعة آلية للعمل عند مستوى التوظيف الكامل، أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل فيرى أن التغير في الإنفاق يؤثر في الإنتاج والتوظيف أكثر من تأثيره في الأسعار، أن الزيادة لمرة واحدة فقط في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الزيادة الواحدة في مستوى الأسعار ومن ثم يستقر الوضع في النهاية ويعود معدل التضخم إلى الصفر أي تعتبر الزيادة الواحدة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مؤقتة في معدل التضخم وليس إلى التضخم الذي يكون فيه مستوى الأسعار في الارتفاع، ولكن لو أن الإنفاق يزداد باستمرار فإن من الممكن أن نحصل على زيادة مستمرة في مستوى الأسعار وبالتالي يمكن للتحليل الكينزي أن يرفض فرض فريدمان القاضي بأن التضخم هو دائما نتيجة لنمو عرض النقد، لكن المشكلة هي أن الزيادة المستمرة في الإنفاق ليست بسياسة ممكنة فهناك حد للمقدار الكلي الممكن للإنفاق لحكومي، فالحكومة لا تستطيع أن تنفق أكثر من مئة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وينطبق نفس الشيء على جانب الآخر للسياسة المالية أي جانب الضرائب فالتخفيض لمرة واحدة في الضرائب سيؤدي إلى زيادة لمرة واحدة في مستوى الأسعار، ولكن الزيادة في مستوى التضخم ستكون مؤقتة فالزيادة المستمرة في مستوى الأسعار يتطلب تخفيض الضرائب بشكل مستمر، ولكن مثل هذه الخطوات لابد وأن تتوقف عندما تصل الضرائب إلى الصفر فلا يمكن تخفيضها إلى بعد ذلك وهكذا نلخص على أن التحليل الكينزي يقضي بأن التضخم لا يمكن أن يحدث نتيجة للسياسة المالية وحدها. (داود، 2013، صفحة 180)

ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم:

يعتبر العجز في الموازنة العامة أحد السمات الأساسية في اقتصاد معظم دول العالم، فالحكومات تستخدم أسلوبين في تمويل العجز حيث تقوم الحكومة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الأفراد والمشروعات يعني إعادة توزيع الدخل النقدي (كمية النقود) في المجتمع بينها وبين قطاع الخاص (الأفراد والمشروعات) بينما يؤدي تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي إلى زيادة الدخل النقدي، لذا نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)فيتأثر حجم الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى التوظيف، أما إذا تم تمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص فإن أثر هذه الزيادة سيكون محدود للغاية فقد تمت زيادة الإنفاق الحكومي على حساب انخفاض الإنفاق الكلي للقطاع الخاص وعليه فقد لا يتأثر الإنفاق الكلي وبالتالي لا يتأثر الدخل القومي ومستوى الأسعار ومستوى التوظيف، حيث أن سلوك الحكومة في حالة مواجهة الاقتصاد لفترات التضخم سوف يتغير في الاتجاه العكسي بمعنى قيام الحكومة بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شراء السلع والخدمات أي يتحقق فائض في الموازنة العامة ويترتب على دلك انخفاض دالة الإنفاق الكلي في المجتمع نتيجة انخفاض مشتريات الحكومة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وعلى هذا فأفضل السبل لمواجهة الفجوات التضخمية هو إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية ويقصد بالسياسة المالية الانكماشية Concretionary fiscal policy(تخفيض الإنفاق الحكومي) (داود، 2013، صفحة 343)، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك والتأثير على أوجه الإنفاق الأخرى وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار كما هو موضح في

الشكل(01): سياسة مالية انكماشية

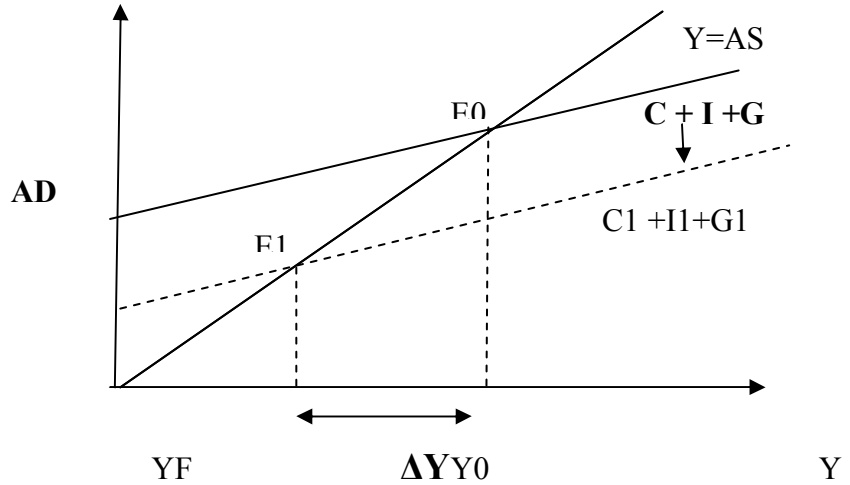

المصدر: (سارة و رابح، 2019، صفحة 52)

يلاحظ من الشكل (01) أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E0) وهذا يعني أن مستوى الإنفاق يفوق مستوى الاستخدام التام (YF)، أي أن هناك فجوة تضخمية ناتجة عن ارتفاع عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي على المستوى المطلوب، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحقق زيادة اسمية في الدخل الوطني قدرها(ΔY)وفي هذه الحالة تطبق الحكومة سياسة مالية انكماشية وذلك بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الاستهلاك (C) والاستثمار (I)فينتقل منحنى الإنفاق الكلي إلى الأسفل وبذلك يتراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E1) ويتم القضاء على الفجوة التضخمية. (سارة و رابح، 2019)

رابعا: كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في علاج الفجوة التضخمية و الانكماشية

إن الفجوة الانكماشية تحدث عندما يكون الناتج (الدخل) التوازني Q_E أقل من مستوى الناتج (الدخل) الكامن Qn، أما الفجوة التضخمية فتحدث عندما يكون الناتج التوازني QE أكبر من الناتج الكامن Qn.

من خلال تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي يكمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن دور السياسة المالية فإذا ما أخدنا في الحسبان أن تغير الإنفاق الكلي يعني تغيرا متكافئا في الطلب الكلي وعلى هذا فإن الآثار الانكماشية والتوسعية للسياسة المالية يمكن إيضاحها من النموذج المبين في الشكل (02)

الشكل(02): أدوات السياسة المالية في علاج الفجوة التضخمية و الانكماشية

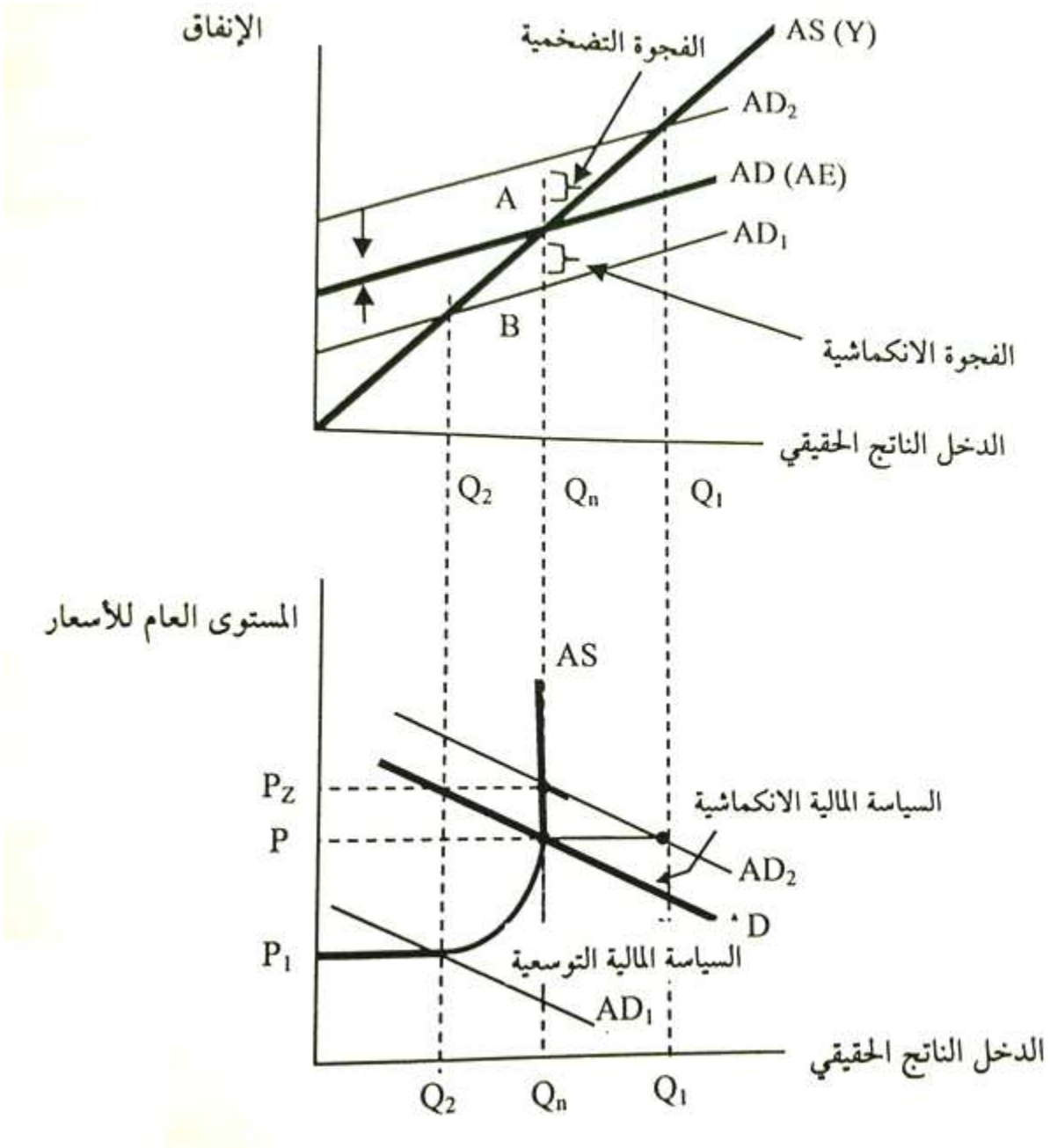

المصدر: (داود، 2013، صفحة 344)

حيث الجزء العلوي من الشكل يشير إلى أن مستوى الإنفاق الكلي الذي يحقق مستوى التوظيف الكامل هو AD وأن الإنتاج عند هذا المستوى هو Qn. وعندما ينخفض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) إلى AD_1 فإن الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية قدرها AB. ويمكن استخدام السياسة المالية التوسعية لتحريك منحنى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) من AD1 إلى AD2 كذلك يمكن استخدام السياسة المالية الانكماشية لتحريك منحنى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) من AD2 إلى AD، والجزء السفلي من الشكل يشير إلى نفس الآلية

باستخدام الطلب الكلي والعرض الكلي بالأسلوب الكلاسيكي، في هذه الحالة يتحدد مستوى الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل عندما يكون وضع الطلب الكلي عندAD. وعندما يكون يتحقق الطلب الكلي إلى AD1، يصبح مستوى الإنتاج Q1 أقل من مستوى التوظيف الكامل، وتستخدم السياسة المالية لتحريك منحنى الطلب الكلي منAD1إلىAD، ويلاحظ من الشكل أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تحريك منحنى الطلب الكلي خلال الجزء الأوسط من منحنى العرض وعلى هذا فالوصول إلى مستوى التوظيف الكامل سوف يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار منP1 إلىP، وهذا يعني أن الحكومة يجب أن تعمل في الحقيقة على رفع منحنى الإنفاق الكلي أعلى من مستوىAD1 إلىAD حتى تمنع ترجعه إلى أسفل بسبب آثار الثروة وسعر الفائدة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وعندما يكون الطلب الكلي AD2، فإن الاقتصاد يواجه ضغوطا تضخمية. فإذا لم تتخذ أية إجراءات فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع منP إلىP2، ويمكن التغلب على هذه الاتجاهات من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أسفل منAD2 إلىAD. (داود، 2013، صفحة 345)

المبحث الثاني: الدارسات السابقة

من أجل دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم كان لزاما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة في الموضوع وحسب اطلاعنا في حدود ما توفر لدي من معلومات ومراجع حول موضوع مذكرتنا، هناك عدد من الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى هكذا نوع من المواضيع وبالتالي سوف نقوم في هذا المبحث بتقسيمه إلى مطلبين نتطرق في الأول إلى الدراسات السابقة بالعربية أما الثاني فنخصصه للدراسات السابقة بالأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية

وسنحاول هنا التطرق لبعض الدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا:

بحثت (عقون، 2015/2016) في أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام المنهج التحليلي والقياسي حيث هدفت الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو بالإضافة إلى البطالة والتضخم في الجزائر ومعرفة مدى تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من مراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني مع التعرف على مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة خاصة أثناء الأزمات، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك باستخدام النتائج الإحصائية والنماذج القياسية لتقدير النموذج القياسي وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن هناك علاقة قوية طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أي كلما زاد التوسع في الإنفاق العام زاد النمو الاقتصادي.

-توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر.

-توجد علاقة ضعيفة أو تكاد تنعدم بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.

-عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.

تطرق (أمحمد و فرحات، 2019، الصفحات (1-14) إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980_2016)، وقد تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Bounds (Test (ARDL)، وتعتبر هذه التقنية حديثة تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EVIEWS_10)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F_statistic، إلى وجود تكامل مشترك بين التضخم والمتغيرات المستقلة، من خلال قيمة إحصاء _Fالمحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 10%، 5%، 2.5%، 1%، ووجود اثر ايجابي وسلبي للإنفاق الحكومي على التضخم في الأجل الطويل والقصير كذلك وجود أثر سلبي لكل من النمو الاقتصادي والبطالة والانفتاح التجاري على التضخم في الأجل القصير والطويل، ووجود أثر ايجابي لسعر الصرف وعرض النقود على التضخم في الأجل الطويل والقصير.

حاول (فوزي، 2018، الصفحات (760-786)، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة مع معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم على المستوى الكلي وذلك باختبار السببية لغرانجر(Granger Causality test) من أجل التعرف على وجود أو عدم وجود سببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

-ارتفاع معدل التضخم في الجزائر سنتي 2015و 2016 نتيجة تزايد الكتلة النقدية وتزايد الأسعار لبعض المنتجات

-أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة الحالية.

-عدم وجود علاقة سببية وأثر سالب بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

-وجود سببية في اتجاه واحد واثر موجب بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

تناولت (بوشارب، 2019، الصفحات (270-290)، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990_2017) حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات معدل التضخم للفترة الدراسة من خلال استخدام الأدوات القياسية لقياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية كالكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، حجم الواردات، سعر الصرف وفائض الطلب الكلي، كما اقتضت طبيعة الدراسة الاستعانة بالمنهجين التحليلي والوصفي لتفسير تغيرات التضخم وتتبع مصادره، قد توصلت الدراسة إلى:

-وتيرة تغير كل من الطلب الكلي، الإنفاق الحكومي، والكتلة النقدية لا يؤثرون في تغير معدلات التضخم وذلك حسب نتائج الدراسة القياسية

-يؤثر كل من سعر الصرف ووتيرة تطور حجم الواردات بالأسعار الثابتة على مستوى التضخم

-تبين بعد تحليل واقع تطور التضخم أن هناك بعض العوامل تتدخل في تحديده لفترات، وعوامل تساهم في رفعه في مراحل زمنية أخرى

-أن كل من سعر الصرف ووتيرة تطور الواردات تساهمان في تفسير تغيرات التضخم حيث أدى تدهور سعر الصرف إلى مساهمة في ارتفاع معدل التضخم بحوالي 30%، وبحوالي 59% من ارتفاعه مصدرها التضخم المستورد.

فحص (وديع، 2016-2017)، دور السياسة المالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2015، حيث تمثل هدف الدراسة في تعريف التضخم وسائل السياسة المالية المعالجة له والكشف عن مدى استخدام السياسة الاقتصادية بشكل جيد ومدى فعاليتها، والتعرف على الوسائل والإجراءات التي انتهجتها الجزائر لمعالجة التضخم وذلك في إطار السياسة المالية وتوضيح الطريقة التي اتبعتها الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة، فقد قامت هذه الدراسة بإتباع المنهج التحليلي الوصفي إضافة إلى المنهج الاستقرائي حيث تتمثل نتائج الدراسة:

-اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وسياسة إدارة الدين العام وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

-لقد لعبت الرقابة على الأجور دورا متواضعا في تخفيض معدلات التضخم حيث انخفضت القدرة الشرائية للأفراد وانخفض الطلب على السلع والخدمات من خلال تطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي في ظل اتفاقها بخصوص برامج التعديل الهيكلي

هدف كل من (سارة و رابح، 2019، الصفحات (47-61)، إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على التضخم لدول شمال إفريقيا ودراسة مدى تأثير التوسع في النفقات العامة في هذه الدول وذلك في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وقد استخدمت الدراسة أساليب النمذجة القياسية حيث تم تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلسلة زمنية سنوية لكل من الإنفاق الحكومي مقدر بالقيم الحقيقية ومعدل التضخم الخاص بمؤشر الأسعار الاستهلاكية CPI، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن الإنفاق الحكومي أثر طرديا على التضخم في الدول محل الدراسة أي أن السياسات الإنفاقية التوسعية تضغط على الأسعار نحو الارتفاع وتغذي ظاهرة التضخم.

كشف (مقراني، 2014/2015) عن أثر الإنفاق الحكومي على التضخم مع تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع إبراز أهمية أساليب وأدوات القياس الاقتصادي النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية وقد تحصلت الدراسة على النتائج التالية:

-أنه هناك علاقة طردية ضعيفة بين النفقات ومعدل التضخم.

-عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.

-يعتبر مشكل الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية

تطرق (Nguyen, 2014) إلى دراسة النمو الاقتصادي المرتفع المصحوب بارتفاع التضخم وذلك في العديد من الدول الأسيوية، الهند، اندونيسيا، لفيتنام، ومدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في المدى القصير والطويل وذلك من خلال تطبيق التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ Vector error على

بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970–2010 وقد تمثلت نتائج كل من النماذج ثنائية المتغير وثلاثية المتغير إلى:

–الإنفاق الحكومي له دلالة إحصائية وتأثير إيجابي على التضخم على المدى الطويل في جميع البلدان الثلاثة هذا يعني أن نظام هذه البلدان لا يكاد يؤثر على المدى الطويل في تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم.

– على المدى القصير بالنسبة للهند هناك علاقة تكامل مشتركة بين الإنفاق الحكومي والتضخم أي أن للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي على المدى القصير، وهو ما يتوافق مع وجهة نظر الكينزية في حالة إندونيسيا

– تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم سلبي، مما يشير إلى تأثير مزاحمة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص بروح المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

تناول كل من (Mohsen, Mohsen, & Sadeq, 2016) حيث كشف هذا البحث عن العلاقة غير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي باستخدام البيانات ربع السنوية خلال فترة الدراسة، باستخدام نموذج الانحدار الانتقالي السلس وقد توصلوا إلى:

–أنه في النظام النقد الضيق أو النمو المنخفض للسيولة، فإن الإنفاق الحكومي ليس تضخميا

–في النظام النمو المنخفض للسيولة، يكون لهذه المتغير تأثير تضخمي منخفض وربما يحفز النمو الاقتصادي

–في النظام التوسعي الزيادة في عرض النقد لها تأثيرات أكبر على التضخم بدلا من تأثيرها على الإنتاج

–يمكن استخدام السياسات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتحفيز الطلب الكلي.

- بحث Mohsen Mehrara، Ahmad sujoudi(Mohsen & Ahmad, 2015)

تناول هذا البحث الحد من النمو الاقتصادي وزيادة التفاوت الاقتصادي وعلاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية النقدية والحقيقية وكيفية الحد من التضخم حيث يكمن الهدف من هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين التضخم وعرض النقود والإنفاق الحكومي في إيران خلال الفترة 1959–2010 ولهذه الغاية تم استخدام منهج (Bayesian Model وقد تم التوصل إلى النتائج

–إلى أن للأسعار تأثير إيجابي كبير على التضخم

-أن معدل النمو الإنفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لم يكن لها تأثير كبير على تضخم اقتصادي

-أن معدل نمو النقود له أكبر تأثير على التضخم.

اختبر (David, 2013)العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010) وأظهرت اختبار السببية أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم أي انخفاض الإنفاق يؤدي إلى زيادة معدل التضخم ومن خلال نموذجVAR اتضح أن الضغوطات التضخمية تبقى تابعة للإنفاق أي أن ارتفاع التضخم ناتج عن انخفاض الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: مساهمة الدراسة الحالية

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار أثر الإنفاق الحكومي على التضخم وذلك بالاعتماد على جملة من النماذج القياسية في الاقتصادي

وقد استعنا في هذا الاختبار بكل من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تشير مختلف الدراسات على المجمل إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي على التضخم وفق علاقة (طردية -عكسية) وذلك من بلد إلى آخر إضافة إلى متغيرات الدراسة التي تمثلت في (الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام) كمتغيرات تخص الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كمتغير تابع ، وذلك باستخدام بيانات سنوية تخص الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وبالاستناد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي EVIEWS12.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا إبراز الجزء النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم فتبين أن القطاع العام يسعى إلى دعم تواجده وذلك لتفعيل الأداء الاقتصادي للدولة في التنمية الاقتصادية للأنشطة، حيث أثارت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم جدلا كبير بين مختلف الاقتصاديين ذلك لما لها من أثر ودور مزدوج سواء من الجانب الإيجابي أو السلبي.

فيعبر التضخم عن الارتفاع المتتالي في مستوى العام للأسعار فقد تعددت النظريات التي تناولته من حيث مفهومه وأسباب نشأته، وذلك لما له من تأثير على اقتصادات العالم، فتختلف درجة تأثيره باختلاف تأثر اقتصادات بلدان العالم لذلك تحاول الدول باختلافها التحكم والتأثير على معدل التضخم باستخدام عدة سياسات ومن بين هذه السياسات السياسة المالية

ومن خلال هذا يمكننا القول أن الدول تستغل السياسة المالية للتأثير على التضخم الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي وذلك في الآجال القصيرة والطويلة.

الفصل الثاني: قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد:

رغم تنوع الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع أثر الإنفاق الحكومي على التضخم إلا انه تبين وجود جدل كبير حول هذا الموضوع واتجاه العلاقة بينهما رغم الاعتماد على مختلف نماذج الاقتصاد القياسي بحيث لم تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج بشكل قاطع.

وفي بداية هذا الفصل سنتطرق للجانب التطبيقي للبحث قيد الدراسة هذا من خلال القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم مع أخذ الجزائر كنموذج خلال الفترة الممتدة(1970_ 2019) حيث حاولنا تطبيق نموذج ARDLوذلك من خلال المرور على مختلف الخطوات العملية الخاصة بذلك، بدءا باختبار الاستقرارية مرورا إلى تشكيل نموذج التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، إضافة إلى تحديد نوع العلاقة في المدى الطويل.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

يهدف هذا المبحث إلى تطور متغيرات الدراسة وموصفاتها إضافة إلى التعريف بالمنهج المتبع

المطلب الأول: المتغيرات ومصادر البيانات.

لدراسة إثر النفقات الحكومية على التضخم استخدمت هذه الدراسة معدل التضخم(متغير تابع)، أما المتغيرات المستقلة فهي، الإنفاق الحكومي، عرض النقود بمفهومه الواسع، الناتج الداخلي الخام، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.

تجدر الإشارة إلى اختيار المتغيرات يتوافق مع الدارسات المشار إليها سابقا خاصة دراسة (عقون أمال) أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، (لامية بوشارب)دراسات تحليلية قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)، (وديع خلف الله)السياسة المالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2015)، (أمحمد بن البار)قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر 1980-2016)، (فوزي شوق)تحليل وقياس أثر السببية والأثر بين عرض النقود والتضخم في الجزائر، (سارة برحومة)أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال أفريقيا، (مقراني)اثر الإنفاق الحكومي على معدلي التضخم والبطالة.

كما سنعرض فيما يأتي شرح متغيرات الدراسة.

الكتلة النقدية(M2): ويعتبر عرض النقود من أهم محددات الإنفاق الحكومي وهو يمثل متغير مستقل، وهو عبارة عن الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع وتشمل مكونات (M1) إضافة إلى ودائع الزمنية (الآجلة)وودائع التوفير.

الشكل رقم (03)تطور الكتلة النقديةM2 خلال الفترة (1970_2019)

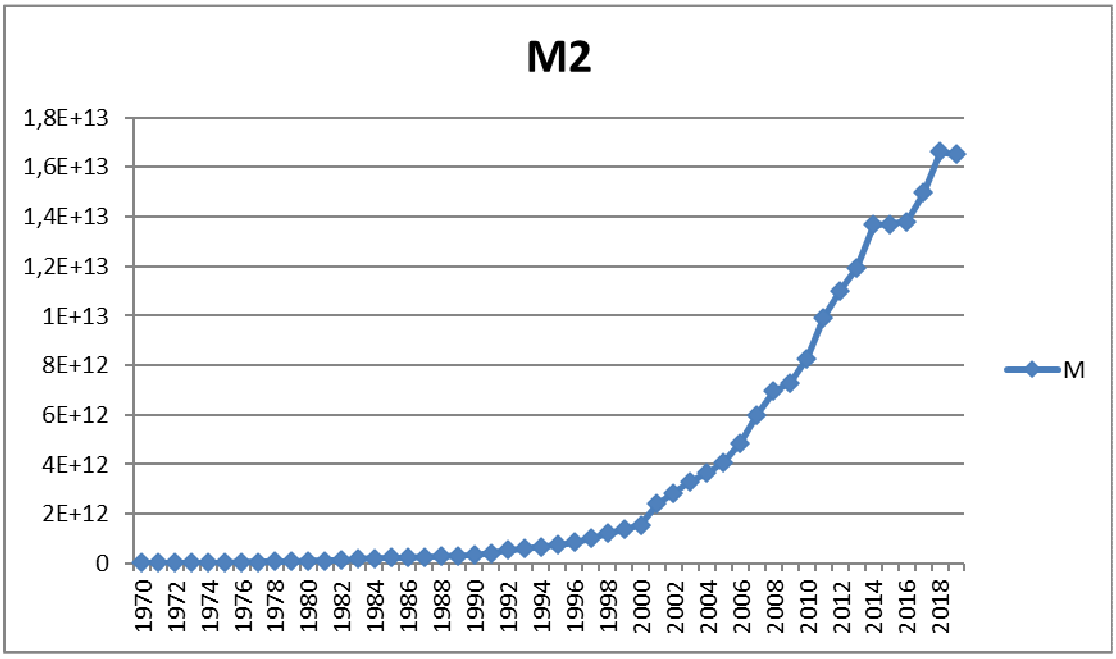

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن عرض الكتلة النقدية في الجزائر عرف تطور مستمر في عديد السنوات حيث سجل في سنة 1970 حوالي 13 مليار دينار، ليواصل في الارتفاع ليصل في سنة 1997 حوالي تريليون دينار ويعود سبب هذا التطور المستمر في الكتلة النقدية إلى ارتفاع أسعار البترول وانطلاق المشاريع الاقتصادية المتمثلة في برامج الإنعاش والتنمية في تلك السنوات، ليسجل 14 مليار دينار سنة 2017 و 16، 64سنة 2018 ليسجل انخفاض طفيف في السنة الموالية أي حوالي 16، 51 سنة 2019.

معدل التضخم (INF): يعبر عن مدى الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار في الجزائر معبرا عنه بالنسب المئوية.

الشكل رقم (04):تطور مؤشر التضخم(1970_2019)

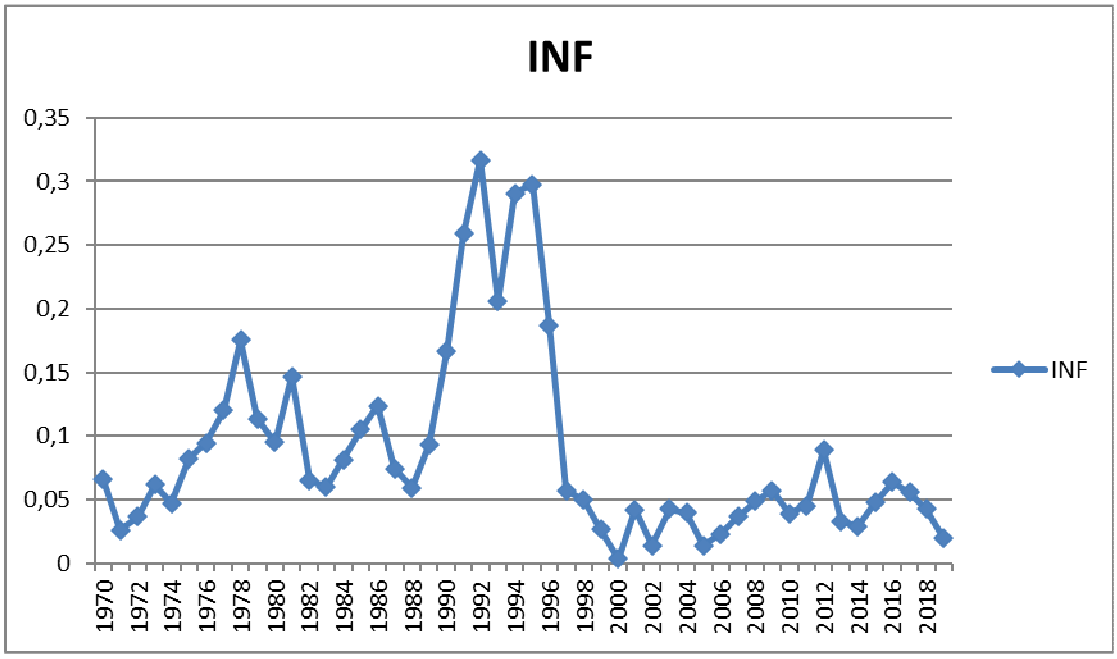

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذب من حيث الارتفاع من 1970إلى1992 وذلك في حدود 6%إلى 31 % كأعلى مستوى مسجل له في الجزائر، وذلك بسبب تحرير الأسعار من جهة وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية النقد الدولي مع الجزائري كما عرف انخفاض له من 1996 في حدود 18% ليصل إلى 0، 31 % سنة 2000 كأدنى معدل سجل له بالجزائر ليعود في الارتفاع التدريجي ليصل إلى 8% سنة 2012 وذلك نتيجة رفع الأجور في للعاملين القطاع الحكومي بأثر رجعي من 2008 ثم يعود في الانخفاض في حدود 1 % سنة 2019.

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي(EX): يعبر عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية (الدينار الجزائري) مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

الشكل رقم (05):تطور سعر صرف الدينار بالدولار للفترة(1970-2019)

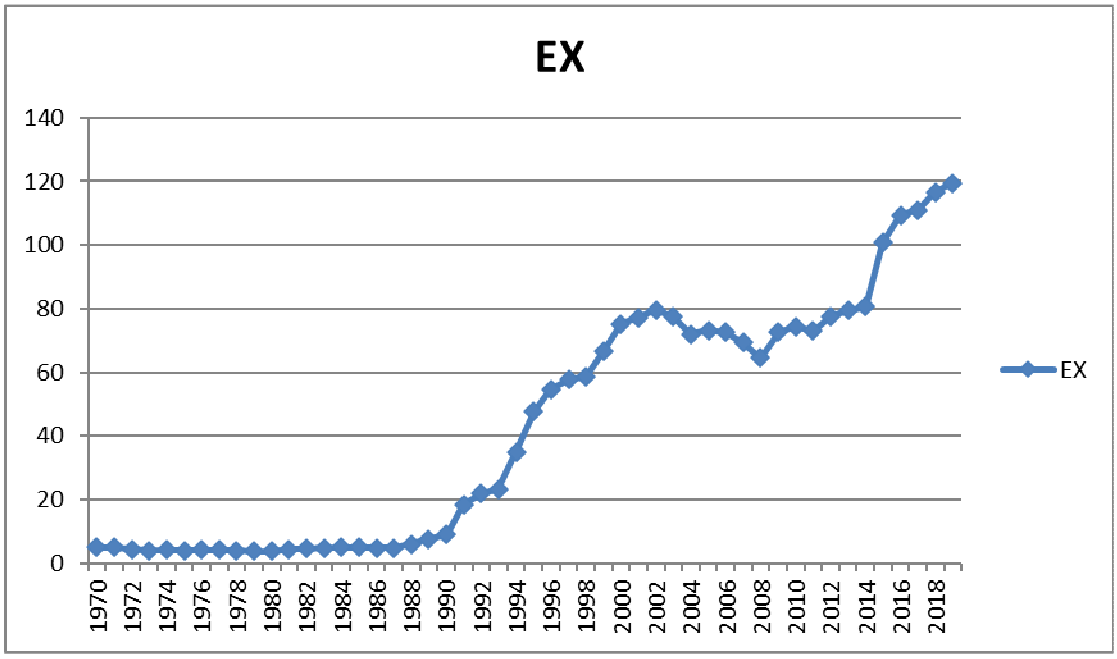

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن سعر صرف الدينار الجزائري كان مستقر نسبيا وذلك في حدود4، 93 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد إلى 5، 91 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد وذلك خلال الفترة 1970 إلى 1988على التوالي ، ويرجع هذا الاستقرار في ظل الرقابة الصارمة التي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية واعتمادها على تطبيق سعر الصرف الثابت، ليليها في الفترة الموالية ارتفاع سعر صرف العملة الدينار من (1990-2008) وذلك لاتجاه الجزائر لإعادة هيكلة الديون الخارجية أو ما يسمى التعديل الهيكلي سنة 1996وتحرير التجارة الخارجية، حيث يعادل الدينار8، 95 في سنة 1990 إلى35، 05 في سنة 1994و79، 68 سنة 2002 لينخفض الدينار إلى 64، 58 دينار سنة 2008وذلك راجع إلى الأزمة المالية العالمية، ليعرف الدينار ارتفاعا من جديد خلال الفترة (2009-2019) حيث سجل الدينار119، 35دينار جزائري مقابل 1دولار في سنة2019.

الناتج الداخلي الخام(PIB):هو مؤشر اقتصادي يقيس مجموع السلع والخدمات السوقية الموجهة للبيع وذلك ضمن حدود جغرافية معينة خلال مدة زمنية معينة كما يتضمن النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد معين.

الشكل رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام في الفترة (1970-2019)

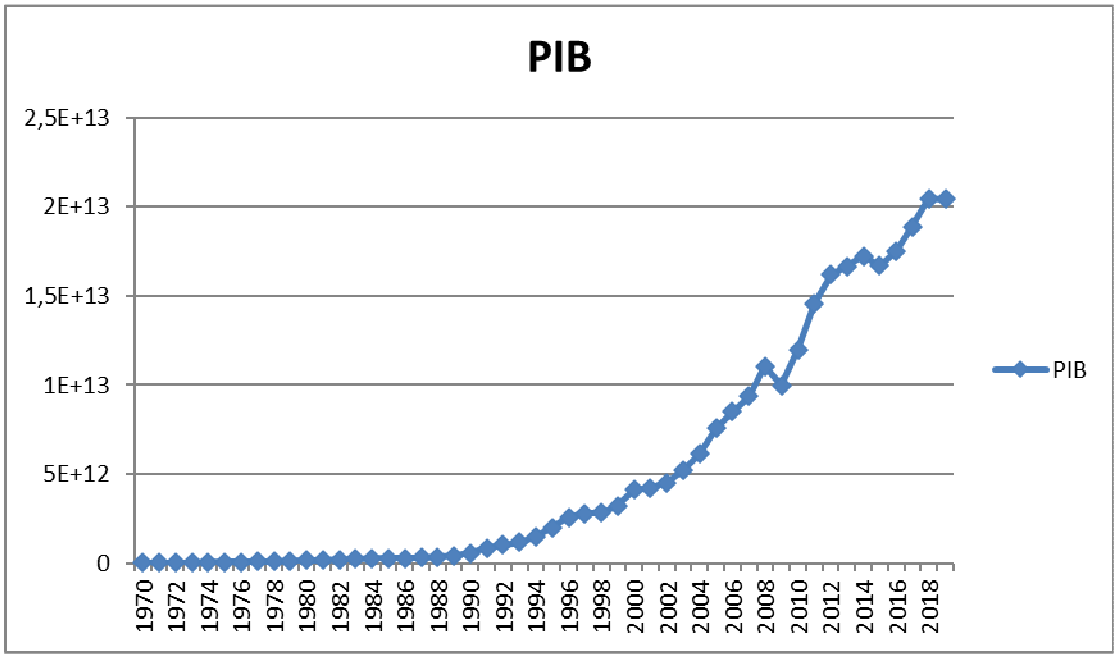

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الناتج الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1970_1991) سجل ارتفاع نسبي قدرب24، 01 مليار دينار سنة 1970 إلى 233، 7 مليار دينار جزائري سنة 1983 و844، 50 مليار دينار سنة 1991 ليواصل الناتج في سلسلة من الارتفاعات وصولا إلى سنة 2008 حيث سجل 11، 04 تريليون دينار لينخفض بعدها في سنة 2009 متأثر بالأزمة المالية العالمية فيسجل 9، 97 تريليون دينار يليها تواصله في الارتفاع وصولا إلى سنة2019 حيث يلغ 20، 45 تريليون لينخفض نسبيا في سن2019 حيث بلغ 20، 43 تريليون دينار.

الإنفاق الحكومي(G): يمثل إجمالي الإنفاق الوطني في الجزائر خلال1970 -2019

الشكل رقم (07): تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر (1970-2019)

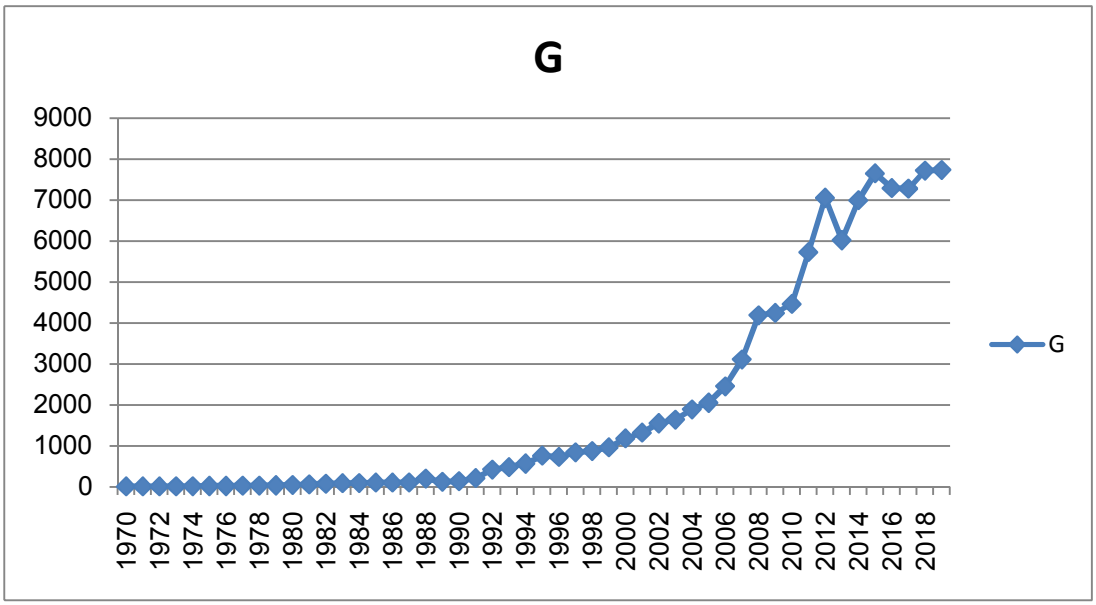

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يعرف تطور خلال فترة السبعينات وذلك من خلال تتبني إصلاحات للقطاعين الزراعي والصناعي إضافة إلى برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية وصولا إلى الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة في الاقتصاد الجزائري وارتباطه بقطاع المحروقات مما أدى إلى تزايد النفقات الحكومية في هذه المرحلة من 5، 876 مليار د. ج عام 1970 إلى 119، 700 مليار دج. سنة 1988 تليها فترة التسعينات أين زاد حجم الإنفاق من 136، 500 مليار دج 1990 إلى 961، 682 مليار دج سنة 1999ليعرف الإنفاق الحكومي تطورا خلال سنة 2000 حيث قفز قفزة كبيرة بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر وارتفاع أسعار المحروقات من 1178، 12 مليار دج عام 2000 وصولا إلى 7741، 3سنة 2019.

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم:

1. **تحديد مواصفات النموذج:**

تعتمد هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) Aouto Regressive Distributed Lag Model:

إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل منها على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية.

ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) هو المرحلة المتقدمة من النموذج تصحيح الخطأ ECM وهناك عدة طرائق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

1. اختبار انجل وكرانجر(1987) يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والأخر توضيحي.
2. اختبار جوهانسن (1991-1988) واختبار جوهانسن وجوسيليوس (1990) ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وإن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع ARDL شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة والذي أستخدم من قبل بيسران (2001).

والصيغة العامة للنموذج مكونة من متغير تابع Y والمتغيرات التوضيحيةX_1، X_2، X_K.....

ويكتب النموذج (P، q_1، q_k . .....q_2) ARDL بالشكل التالي: (علي عبد الزهرة و عبد اللطيف، 2013، صفحة 187)

$$\Delta Y_t = C + a_1 Y_{t-1} + a_2 X1_{t-1} + a_3 X2_{t-1} + \cdots\cdots + a_{k+1} XK_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \emptyset_{1i} \Delta Y1_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \emptyset_{2i} \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \emptyset_{3i} \Delta X2_{t-i}$$

$$+ \cdots\cdots\cdots + \sum_{i=1}^{q_k-1} \emptyset_{k+1i}\, \Delta X1_{t-i} + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots\cdots (1)$$

حيث أن:

ε_tهو الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)

P، p1، q1، q2 تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات Y، X1، X2، XK على الترتيب.

تكون فرضية العدم القائلة بوجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تمثل كالأتي: $H0:\ a1 - a2 - ak + 1 - 0$

مقابل الفرضية البديلة التي تمثل كالأتي:

$$H0: a1 \neq a2 \neq \cdots \neq ak + 1 \neq 0$$

وبالتالي وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)بين المتغيرات.

حيث a_1، a_2، a_{k+1} .....تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة (علي عبد الزهرة و عبد اللطيف، 2013، صفحة 188)

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يستلزم القيام بالخطوات التالية:

1. إجراء اختبارات جذر الوحدة(Unit Root test) للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) وهو الشرط الأساسي الذي يقوم عليه نموذجARDL.
2. تكوين نموذج أولي لتصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted ECM) وتحديد عدد المتباطئات الأمثل لهذا النموذج وفق المعايير المعروفةAIC، SC، (....).
3. التأكد من خلو الأخطاء في هذا النموذج من المشاكل القياسية المعروفة إضافة إلى التأكد من استقرار النموذج بشكل عام.
4. إجراء اختبار الحدود (Bounds test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
5. في حالة التوصيل إلى نتيجة إيجابية في الاختبار السابق (وجود تكامل مشترك) لابد من تقدير علاقة الأجل الطويل وتكوين نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RESTRICTED ECM)

6. استعمال نتائج التقدير في الخطوة السابقة لقياس التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير إضافة إلى العلاقات التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات. (زراقة، 2015-2016، صفحة 128)

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ متغيرات مفسرة ومتغير تابع يتمثل في التضخم الاقتصادي، كما جاء في العديد من الدراسات السابقة، وهذه الدراسة استخدمت نموذج مختلف لقياس العلاقة طويلة الأجل وهو (ARDL) وذلك من أجل تبيان الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2019 بحيث يؤخذ النموذج الدراسة الشكل التالي:

$$INF - F(PIB; G; M2; EX) \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

من اجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع والتي طورها pesaran (1997) حيث تميز هذا النموذج عن غيره أنه لا يشترط درجة التكامل نفسها للمتغيرات أي انه يمكن إجراء اختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند مستوى I(0) أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) I(0) أو مزيج من الاثنين معا

يتميز هذا النموذج عن النماذج التقليدية للتكامل المشترك بما يلي

- عدم التحيز والكفاءة
- القدرة على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة
- يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي ومشكلة المتغيرات المفسرة الداخلية.
- تقديراته فائقة الإتساق مقارنة مع الطرق الأخرى (انجل غرانجر، جوهانسن). (زراقة، 2015-2016، صفحة 125)

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المدى الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء طول فترات الإبطاء الموزعة n يتم استخدام المعيارين AICو SC.

لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التضخم)، نستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وعليه نكتب العلاقة التوازنية طويلة الأجل على النحو التالي:

$$lnINF = \beta_0 + \beta_1 (lnPIB)_{t-1} + \beta_2 (M)_{t-1} + \beta_3 (lnG)_{t-1} + \beta_{13} (lnEX)_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث:

β_0: تمثل الحد الثابت. β_1، β_2، β_3، β_4: معاملات الأجل الطويل، تمثل مرونة معدل التضخم بالنسبة، PIB، M_2، GEX،

ε_t حد الخطأ العشوائي.

تجدر الإشارة أن كل المتغيرات معروضة بصيغة اللوغاريتم الطبيعي

تتضمن طريقة اختبار بيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي(غير مقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالأتي:

$$\Delta(\ln INF)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta(\ln INF)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta(\ln PIB)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \beta_3 \Delta(\ln EX)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \beta_4 \Delta(\ln M)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \beta_5 \Delta(\ln G)_{t-1} + \psi(ECT)_{t-1} + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots\cdots (4)$$

يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات موضوع الدراسة.

n يشير إلى طول فترة الإبطاء الأمثل.

ε: تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي

: سرعة التعديل. $(ECT)_{t-1}$: معامل تصحيح الخطأ.

يتم تقدير نموذج ARDL المحدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ولكن قبل ذلك لابد من اختبار رتبة الإبطاء المثلى (Optimal Lag) وذلك بالاعتماد على معيار Akaika(AIC) أو معيار Schwarz (SBC)

يتضمن اختبار نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) Bounds Test في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات قصيرة الأجل، ولأجل هذا نقوم بحساب الإحصاء (F) من

خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل): (زراقة، 2015-2016، صفحة 127)

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل على مستوى متغيرات النموذج:

الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك $H_1: \beta_1 - \beta_2 - \beta_3 - \beta_4 \neq 0$

بعد القيام باختبار Wald test يتم مقارنة الإحصاء F المحسوبة مع نظيرتها الجدولية والتي وضعتها كل من pesaran and all (1997) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة (F) اقل من الجد الأدنى للقيم فإننا نقبل فرضية العدم وأما إذا وقعت القيمة المحسوبة داخل الحد الأعلى والأدنى فإن الاختبار يكون غير محسوم. (أولاد الصالح و حاج حمو، 2017-2018)

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية

- ✓ **وصف المتغيرات:**

في البداية لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات على الإحصائية على المتغيرات المدروسة وهذا ما يوضحه الجدول التالي

من خلال الجدول(01) يمكننا أن نلاحظ أن المتوسطات لجميع المتغيرات إيجابية وان أعلى القيم متمثلة في المتغيرين PIBالناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي Mوذلك خلال فترة الدراسة مما يدل على تطور هذه المتغيرات مقارنة مع المتغيرات الأخرى بينما القيم القصوى Maximums فأعلى القيم منسوبة كذلك للمتغيرين PIB، M

بينما القيم الدنيا تتمثل في معدل التضخم INFسعر الصرف الدينار مقابل الدولار EX، أما فيما يتعلق بالاحتمال فإن سعر صرف الدينار مقابل الدولار يمثل أعلى قيمة من بين المتغيرات الأخرى، و بالتالي نقول أن هناك المزيد من عدم الاعتيادية والتسوية وتناسق السلسلة.

الجدول رقم (01) وصف المتغيرات

Date: 05/10/21 Time: 12:56
Sample: 1970 2019

	INF	G	M	PIB	EX
Mean	0.087	1974.821	363897913...	485954299...	43.244
Median	0.059	645.469	630055500...	138623500...	41.361
Maximum	0.317	7741.300	166367000...	204523000...	119.354
Minimum	0.003	5.876	130750000...	240115241...	3.837
Std. Dev.	0.076	2669.099	521544153...	692517353...	38.355
Jarque-Bera	30.319	12.130	14.797	10.086	4.444
Probability	0.000	0.002	0.001	0.006	0.108
Observations	50	50	50	50	50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

1. اختبار جذر الوحدة:

توجد اختبارات عدة لفحص استقرارية متغيرات السلسلة الزمنية وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفليبس بيرون PP، وذلك نظرا لتلافيهما بعض القصور التي عادة ما تصاحب الأساليب البيانية واختبار DF العادي، فضلا عن استخدامها على نطاق واسع في الدراسات القياسية لبيانات السلاسل الزمنية.

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار PP و ADF

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey Fuller(ADF)

نتائج اختبار ADF

فرضية ADF

H0:الفرضية العدمية تنص على وجود جذر حدودي والسلسلة غير مستقرة.

H1: الفرضية البديلة تنص على عدم وجود جذر حدودي والسلسلة مستقرة

يبن لنا الجدول رقم (02) أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر عند الفرق الأول، عدا سلسة الإنفاق الحكومي. حيث نجد أن القيمة المحسوبة للاحتمال للسلاسل الزمنية أقل من القيمة الحرجة عند المستوى 5% وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة H1 عدم وجود جذر الوحدة.

الجدول رقم (02): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level					
		INF	G	M	PIB	EX
With Co...	t-Statistic	-2.1077	-1.4420	4.8229	2.5702	0.5363
	Prob.	***0.2426***	***0.5534***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9863***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Co...	t-Statistic	-2.2918	-2.5048	0.5797	-0.6054	-3.6994
	Prob.	***0.4303***	***0.3245***	***0.9993***	***0.9742***	***0.0331***
		n0	n0	n0	n0	**
Without ...	t-Statistic	-1.4574	-1.2332	6.9252	4.1306	1.8202
	Prob.	***0.1338***	***0.1965***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9822***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(INF)	d(G)	d(M)	d(PIB)	d(EX)
With Co...	t-Statistic	-6.5254	-1.4011	-0.8845	-5.6071	-4.5383
	Prob.	***0.0000***	***0.5734***	***0.7842***	***0.0000***	***0.0006***
		***	n0	n0	***	***
With Co...	t-Statistic	-6.5149	-1.2762	-6.2538	-6.9082	-4.7658
	Prob.	***0.0000***	***0.8811***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0019***
		***	n0	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-6.5961	-1.0053	-0.1056	-4.7440	-1.7370
	Prob.	***0.0000***	***0.2780***	***0.6418***	***0.0000***	***0.0781***
		***	n0	n0	***	*

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

ثانيا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار (PP) Phillips perron:

بعد اختبار ديكي فولر المطور لاختبار الاستقرارية نلجأ لاختبار فيليبس بيرون وهذا بغرض تأكيد النتائج بحيث انه اختبار أكثر دقة بالنسبة للمتغيرات الصغيرة نسبيا.

الجدول رقم (03): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level						
		INF	G	M	PIB	EX
With Co...	t-Statistic	-2.2058	1.7098	4.5987	2.5702	0.7682
	Prob.	***0.2069***	***0.9995***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9925***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Co...	t-Statistic	-2.3719	-0.8799	0.7325	-0.4930	-1.8829
	Prob.	***0.3891***	***0.9501***	***0.9996***	***0.9807***	***0.6482***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without ...	t-Statistic	-1.4752	2.9490	5.7285	4.0315	2.3902
	Prob.	***0.1295***	***0.9990***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9954***
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(INF)	d(G)	d(M)	d(PIB)	d(EX)
With Co...	t-Statistic	-6.5277	-6.8955	-4.1031	-5.6542	-4.5356
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0023***	***0.0000***	***0.0006***
		***	***	***	***	***
With Co...	t-Statistic	-6.5149	-7.7163	-6.1870	-6.9539	-4.7710
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0018***
		***	***	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-6.5980	-6.2734	-3.0906	-4.8163	-3.9468
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0027***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	***	***

تشير *، **، *إلى رفض فرضية العدم عند مستوى 10%، 5%، 1 % على التوالي**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نتائج اختبار PP:

يبين لنا الجدول رقم (03) أعلاه اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار فيليبس بيرون حيث أن نتائج جميع المتغيرات بجميع صفاتها غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي إنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) مما يعني أنها من نفس درجة التكامل.

ونتيجة لذلك ولاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر نستطيع استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.

تحديد فترة الإبطاء: لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج ككل تم تقدير النموذج وفترات إبطاء متتالية واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على أفضل فترة إبطاء بالاستناد إلى معايير (LR، FRE، AIC، SC، HQ) ويكون العدد الأمثل للتباطؤ ذلك العدد الذي اجتمعت عليه معظم المعايير بحيث أن هذا العدد أقل

القيم للمعايير جميعها ومن خلال الجدول رقم(04) أدناه يتضح لنا أن ثلاثة من المعايير (LR، FRE، AIC) اختاروا فترة إبطاء واحدة وبالتالي سنختار (4) أربع فترات إبطاء.

الجدول رقم (04): تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNINF LNG LNPIB LNM LNEX
Exogenous variables: C
Date: 05/11/21 Time: 18:38
Sample: 1970 2019
Included observations: 46

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-391.2836	NA	20.91302	17.22972	17.42849	17.30418
1	-180.3908	366.7702	0.006510	9.147425	10.34002*	9.594177*
2	-164.1543	24.70775	0.009915	9.528446	11.71486	10.34749
3	-134.1664	39.11453	0.008859	9.311585	12.49183	10.50292
4	-80.81727	57.98823*	0.003194*	8.079012*	12.25308	9.642644

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

2. **تحديد النموذج الأمثل:** من خلال الجدول رقم(04) أدناه الذي يوضح لنا بشكل تلقائي النموذج أن معلمات النموذج المناسب في غالبها غير معنوية وهذا يعني انه ليس لها تأثير على معدل التضخم لنفس السنة أما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ انه له جودة عالية وذلك مع اختبار R_Squred التي تبلغ 0، 894921 وهذه القيمة تقترب من الواحد يعني هذا أن النموذج يفسر للظاهرة بالنسبة 0، 89% وكذلك معنوية اختبار جودة احتمالية هذا النموذج التي تظهر أنها معنوية.

الجدول رقم (05): تحديد النموذج الأمثل

Dependent Variable: LNINF
Method: ARDL
Date: 05/19/21 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1974 2019
Included observations: 46 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNG LNM LNPIB LNEX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	-0.106210	0.123639	-0.859030	0.3988
LNG	0.465794	0.411873	1.130917	0.2693
LNG(-1)	0.713680	0.502572	1.420053	0.1685
LNG(-2)	-0.124490	0.500975	-0.248496	0.8059
LNG(-3)	0.730082	0.635034	1.149674	0.2616
LNG(-4)	-1.490933	0.489560	-3.045458	0.0056
LNM	0.018718	0.056603	0.330690	0.7437
LNM(-1)	-0.297304	0.056820	-5.232380	0.0000
LNM(-2)	-0.103942	0.052672	-1.973373	0.0601
LNM(-3)	0.136080	0.049467	2.750920	0.0111
LNM(-4)	0.092011	0.039488	2.330094	0.0285
LNPIB	0.000516	0.029668	0.017397	0.9863
LNPIB(-1)	0.026577	0.030195	0.880171	0.3875
LNPIB(-2)	-0.005181	0.032287	-0.160457	0.8739
LNPIB(-3)	-0.036707	0.045637	-0.804318	0.4291
LNPIB(-4)	0.217123	0.042375	5.123793	0.0000
LNEX	0.214716	0.764989	0.280679	0.7814
LNEX(-1)	2.187546	1.150929	1.900678	0.0694
LNEX(-2)	-2.148381	0.926231	-2.319488	0.0292
LNEX(-3)	0.221371	0.891173	0.248404	0.8059
LNEX(-4)	-1.588986	0.667725	-2.379699	0.0256
C	-3.644115	1.084127	-3.361336	0.0026

R-squared	0.894921	Mean dependent var	-2.741997
Adjusted R-squared	0.802978	S.D. dependent var	0.890777
S.E. of regression	0.395391	Akaike info criterion	1.288051
Sum squared resid	3.752018	Schwarz criterion	2.162619
Log likelihood	-7.625179	Hannan-Quinn criter.	1.615670
F-statistic	9.733363	Durbin-Watson stat	2.218031
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

ولتحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL، يوضح لنا الشكل رقم (08) اختبار فترات الإبطاء المثلى P(q1، q2، q3، q4، qq5) ومن خلال الشكل فإن فترات الإبطاء المثلى تكون (4، 4، 4، 4، 1) وذلك فإنه أفضل نموذج (1876) حسب معيار AIC.

الشكل رقم (08): اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات

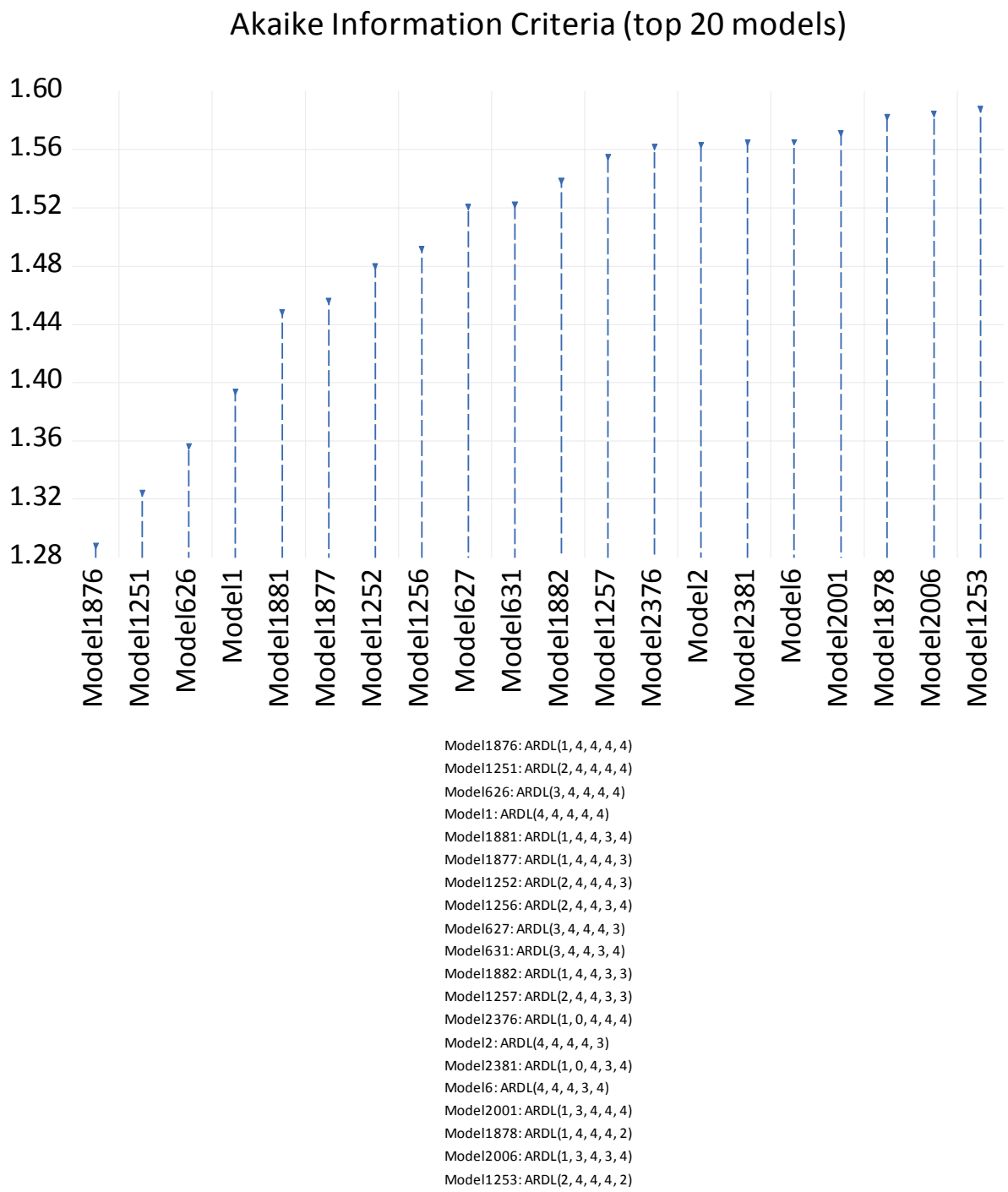

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3. اختبار الحدود (التكامل المشترك)

يظهر لنا من خلال نتائج الجدول رقم (06) أن قيمة(F) المحسوبة 15.8979أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مختلف المستويات المعنوية وبناءً عليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة في المدى الطويل.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.89790	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	46		Finite Sample: n=50	
		10%	2.372	3.32
		5%	2.823	3.872
		1%	3.845	5.15
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.402	3.345
		5%	2.85	3.905
		1%	3.892	5.173

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

المطلب الثاني: تقدير علاقة التكامل المشترك

1. تقدير العلاقات في المدى الطويل:

الجدول رقم (07): تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	0.265892	0.207299	1.282650	0.2119
LNPIB	0.182903	0.071433	2.560467	0.0172
LNM	-0.139609	0.038468	-3.629176	0.0013
LNEX	-1.006801	0.168043	-5.991339	0.0000
C	-3.294236	1.036909	-3.176976	0.0041

EC = LNINF - (0.2659*LNG + 0.1829*LNPIB -0.1396*LNM -1.0068*LNEX - 3.2942)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح لنا الجدول رقم (07) أعلاه شكل العلاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة

حيث نلاحظ أن الزيادة ب1% في الإنفاق الحكومي يقابلها الزيادة في التضخم ب0.26 %ونلاحظ أن معلمة الإنفاق الحكومي غير معنوية حيث أن قيمة الاحتمال قدرت بـ 0.21 %التي هي أكبر من مستوى 5 %وبالتالي نقبل فرضية العدم الصفرية م وهذا يدل على ضعف تأثير G على معدل التضخم

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام فنلاحظ تأثيره ايجابي حيث أن الزيادة ب1% في الناتج الداخلي الخام يقابلها الزيادة في معدل التضخم 0.18 %حيث أن معلمة الناتج الداخلي الخام معنوية وأن قيمة الاحتمال المقابل مقدر بـ 0.01 التي هي أقل من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الناتج الداخلي الخام على معدل التضخم.

أما بالنسبة لعرض النقود بمفهومه الواسع نلاحظ تأثير سلبي على معدل التضخم في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الكتلة النقدية ب1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ب0.13 % ونلاحظ أن معلمة الكتلة النقدية معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل قدرت بـ 0.0013% وهي أقل من مستوى معنوية 5 % وبالتالي رفض فرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير M على معدل INF.

أما بالنسبة لتأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الدولار نلاحظ تأثير سلبي على معدل التضخم في الأجل الطويل حيث أن الزيادة في EX ب1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.006 % ونلاحظ أن معلمة سعر صرف دينار مقابل الدولار معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل له قدرت بـ 0.000 %هي أقل من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير سعر صرف دينار مقابل دولار على معدل التضخم.

تقدير علاقة المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (08): تقدير العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNINF)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/11/21 Time: 18:45
Sample: 1970 2019
Included observations: 46

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG)	0.465794	0.319205	1.459231	0.1575
D(LNG(-1))	0.885342	0.299513	2.955935	0.0069
D(LNG(-2))	0.760851	0.320485	2.374063	0.0259
D(LNG(-3))	1.490933	0.373969	3.986786	0.0005
D(LNPIB)	0.000516	0.023190	0.022257	0.9824
D(LNPIB(-1))	-0.175236	0.028889	-6.065732	0.0000
D(LNPIB(-2))	-0.180417	0.027876	-6.472069	0.0000
D(LNPIB(-3))	-0.217123	0.031625	-6.865530	0.0000
D(LNM)	0.018718	0.040819	0.458561	0.6507
D(LNM(-1))	-0.124149	0.035036	-3.543461	0.0017
D(LNM(-2))	-0.228091	0.038406	-5.938990	0.0000
D(LNM(-3))	-0.092011	0.032691	-2.814586	0.0096
D(LNEX)	0.214716	0.584529	0.367332	0.7166
D(LNEX(-1))	3.515995	0.607518	5.787471	0.0000
D(LNEX(-2))	1.367615	0.515918	2.650838	0.0140
D(LNEX(-3))	1.588986	0.557127	2.852105	0.0088
CointEq(-1)*	-1.106210	0.103038	-10.73591	0.0000

R-squared	0.834172	Mean dependent var	-0.025031
Adjusted R-squared	0.742681	S.D. dependent var	0.709084
S.E. of regression	0.359694	Akaike info criterion	1.070660
Sum squared resid	3.752018	Schwarz criterion	1.746462
Log likelihood	-7.625179	Hannan-Quinn criter.	1.323820
Durbin-Watson stat	2.218031		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ لميزان والنتائج المعروضة في الجدول رقم (08) أن معاملات كل من الإنفاق الحكومي، والناتج الداخلي الخام، وعرض الكتلة النقدية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار عند الفرق الأول لها تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% على تعديل معدل التضخم في الجزائر، حيث أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام وعرض النقود وسعر صرف دينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم بمقدار 0.46 % ، 0.0005 %، 0.01 % ، 0.21 % على التوالي إضافة إلى ذلك نتائج الإنفاق الحكومي وسعر صرف دينار مقابل الدولار عند الفرق الأول المؤخر بفترة واحدة بحيث ارتفاع تلك المتغيرات بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم بمقدار 0.88 %، 3,51 %على التوالي، وما يلاحظ أن سعر صرف دينار مقابل الدولار له

أثر إيجابي هام على معدل التضخم، تظهر النتائج في هذا الفرق أيضا أن معاملات كل من الناتج الداخلي الخام وعرض الكتلة النقدية جاءت سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%ذلك أن ارتفاع الناتج الداخلي وعرض الكتلة النقدية بنسبة 1%يؤدي إلى تدهور معدل التضخم مقدر بـ 0.17 % ، 0.12%

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ فقد ظهرت احتمالية عند مستوى معنوية 1% (0.0000) أما فيما يخص القيمة المقدرة لمعامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)=-1، 106210 بإشارة سالبة مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

ويتضح لنا من نموذج تصحيح الخطأ أنه عندما ينحرف معدل التضخم في المدى القصير في الفترة السابقة (T-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 110%من الاختلال في الفترة الحالية (T) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

2 الاختبارات التشخيصية للنموذج: من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي وأن هناك تبات في التباين بين الأخطاء إضافة إلى استقرار النموذج

1_ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: بتطبيق اختبار مضاعف لاجرانج الذي قدمه Breusch Godfrev serial correlation LM TEST والنتائج موضحة في الجدول رقم (09) نلاحظ أن إحصائيةF قدرت بـ 0.616% ونسبة احتمال قدرت بـ 0.44 % وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يقودنا إلى قبول فرضية العدم أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

طالما أن احتمال المحسوبة قدر بـ 0.27 % وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.616735	Prob. F(1,23)	0.4403
Obs*R-squared	1.201260	Prob. Chi-Square(1)	0.2731

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

2_ اختبار عدم ثبات التباين: باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي تظهر لنا النتائج في الجدول رقم (09) إن قيمة الاحتمال المرفقة لإحصائية فيشر أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم وبأنه لا يوجد مشكل اختلاف تباين في النموذج.

الجدول رقم (10): اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.612773	Prob. F(21,24)	0.8697
Obs*R-squared	16.05552	Prob. Chi-Square(21)	0.7665
Scaled explained SS	3.218875	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3_اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: تظهر لنا النتائج الموضحة في الشكل رقم (10) باستخدام اختبار جارك بيرا يتضح لنا إن القيمة المحسوبة ل جارك بيرا قدرت بـ 0.53 كما أن قيمة الاحتمال قدرت بـ 0.76 %وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم (09): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

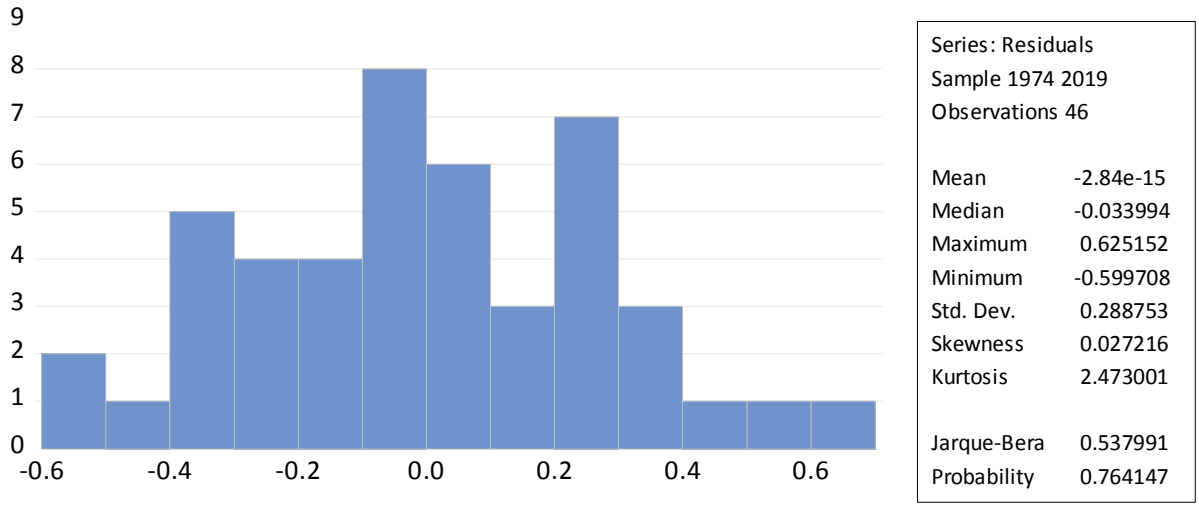

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

4- اختبار صلاحية النموذج: تبين لنا من الجدول رقم (11) نتيجة هذا الاختبار أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة لان قيمة الاحتمال مقدرة بـ 0.6 %هي أكبر من مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (11): اختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNINF LNINF(-1) LNG LNG(-1) LNG(-2) LNG(-3) LNG(-4) LNPIB LNPIB(-1) LNPIB(-2) LNPIB(-3) LNPIB(-4) LNM LNM(-1) LNM(-2) LNM(-3) LNM(-4) LNEX LNEX(-1) LNEX(-2) LNEX(-3) LNEX(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.397500	23	0.6947
F-statistic	0.158006	(1, 23)	0.6947
Likelihood ratio	0.314931	1	0.5747

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

لاختبار مدى ثبات النموذج يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF SQUARES) ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في المدى الطويل والمدى القصير، ومن أجل التأكد من سكون النموذج يجب أن يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعندها يكون قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة.

الشكل رقم (10): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

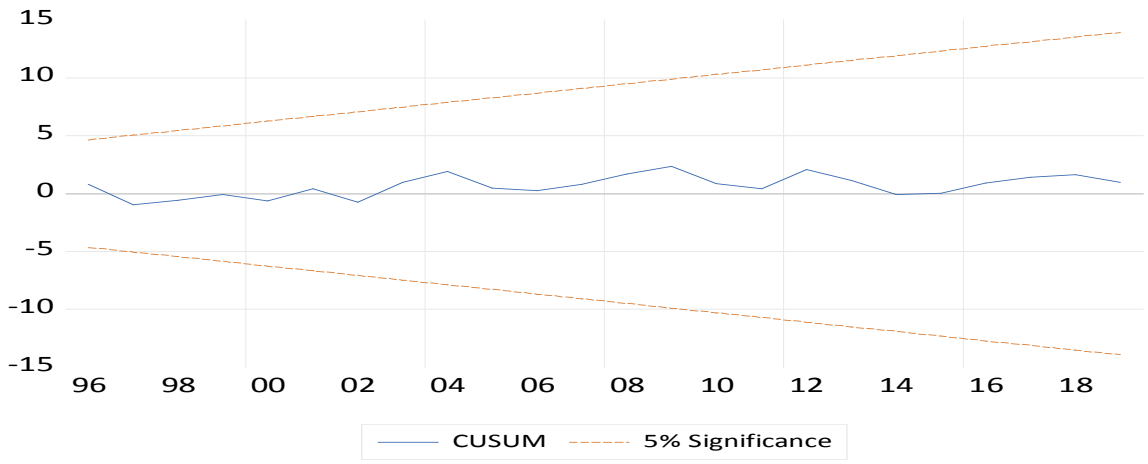

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (11): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

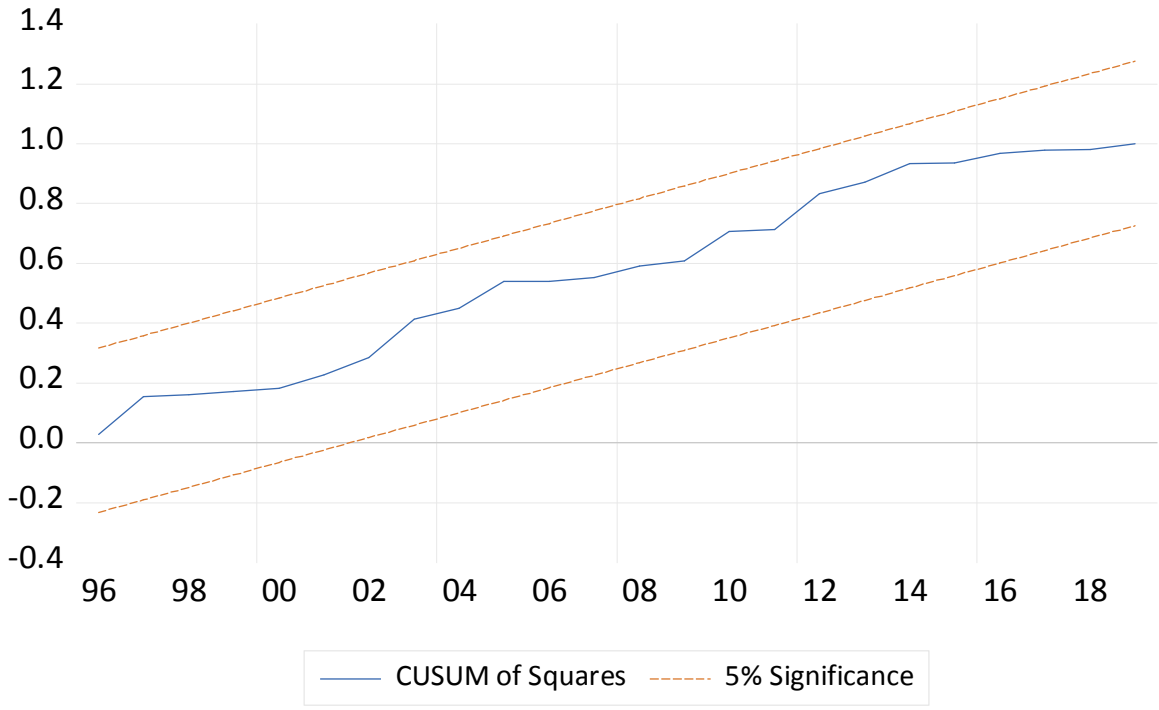

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

واتضح لنا من خلال الشكل (01) والشكل (02) والذي تبين من خلالهما استقرار النموذج عبر الزمن حيث نلاحظ وقوع الخط الممثل للمجموع التراكمي للبواقي وكذلك الخط الممثل لمجموع مربعات البواقي بين حدي القيمة الحرجة عند مستوى 5%.

وما يمكن استنتاجه من الاختبارين هو أن هناك استقرار وانسجام في النموذج وموصف بشكل مثالي للمدى القصير والمدى الطويل وبالتالي فإن نموذج ARDL الذي تم استخدامه هو نموذج أمثل.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيق من الموضوع حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1970_2019) باستعمال برنامجEVIEWS 12

فبعد عرضنا لمفاهيم وتطورات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة توصلنا في دراسة استقرارية لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار ADF و PPوأن جل المتغيرات مستقر عند المستوى والبعض الأخر مستقر عند الفروق الأولى وهي متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما يمكننا من تطبيق التكامل المشترك، وأظهرت نتائج التشخيص أنه خالي من المشاكل القياسية وتبين لنا أن معالم حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند كل المستويات مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الجل بين متغيرات الدراسة.

خاتمة

الخاتمة:

حاولنا خلال هذه الدراسة استعراض أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1970-2019)، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات السياسة المالية التي تؤثر على معدل التضخم إذا أنه يمثل مبالغ نقدية أقرت من طرف السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي التأثير على معدل التضخم إذا أنه يؤثر عليه بشكل إيجابي.

I. **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى:

كانت معلمات المتغيرات لكل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام موجبة إلا أنها غير معنوية التأثير أي أنها لا تؤثر بشكل كبير على التضخم.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، **فرضية صحيحة** وهذا ما أظهرته نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم، فرضية خاطئة، توجد علاقة طردية موجبة بحيث هناك تأثير إيجابي للناتج الداخلي الخام على معدل التضخم أي كل زيادة في الناتج الداخلي الخام تقابله زيادة نسبة معدل التضخم وهذا ما أظهرته نتائج تقدير العلاقات في المدى الطويل.

الفرضية الرابعة:

- توجد علاقة طردية بين حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم **فرضية صحيحة،** وهذا ما أظهرته نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل حيث تبين أن هناك تأثير إيجابي للكتلة النقدية على معدل التضخم.

الفرضية الخامسة:

- ارتفاع سعر صرف الدينار يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم **فرضية خاطئة** حيث أن ارتفاع سعر صرف دينار يؤدي إلى انخفاض نسبة معدل التضخم، وهذا ما أظهرته نتائج تقدير العلاقة في الآجل الطويل.

II. نتائج الدراسة

- وجود علاقة طردية بين أغلب المتغيرات ومعدل التضخم، ما عدا سعر صرف دينار مقابل الدولار.
- إن كل المتغيرات لها دلالة غير معنوية مما يدل على ضعف و انخفاض التأثير هذه المتغيرات على معدل التضخم في المدى القصير.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي يمكن تقديرها بمعلمة تصحيح الخطأ التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

III. التوصيات:

- ترشيد الإنفاق الحكومي وإخضاعه للجدوى الاقتصادية.
- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن سوق السلع والخدمات.
- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة بالأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم.
- العمل على إبراز دور الإنفاق الحكومي على التضخم وذلك بعدم حصره في مفهوم ومجال واحد.

IV. أفاق الدراسة

- التوسع في الدراسة من خلال إضافة متغيرات اقتصادية أخرى لها أثر على التضخم كمعدل الفائدة. . . . الخ.
- التوسع في الدارسة من خلال إثبات أثر نفقات التجهيز ونفقات التسيير على التضخم.
- دراسة وإثبات علاقة التوسع في الإنفاق العام التضخم المستورد بغض النظر عن السياسات المتبعة من البلد محل الدراسة.

.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أمال عقون. (2015/2016). *أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990_2014*. مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، العلوم الاقتصادية، الجزائر.

2. أمينة بن يوب، و مصطفى بلمقدم. (juin, 2020). تحليل أثر تقلبات مستوى التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج NARDL. *مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16*(العدد 01)، الصفحات 409- 419.

3. برحومة سارة، و بلعباس رابح (المحررون). (2019). أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000.2016، *المجلد 19*(العدد 01)، الصفحات 47-61.

4. بن البار أمحمد، و عباس فرحات. (2019). قياس أثر بعض التمغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980_2016). *المجلد 13*(العدد 03)، الصفحات (1-14.

5. حاج موسى منصوري، و عبد اللطيف طيبي. (2018). أثر عدم تماثل التضخم على عوائد الأسهم بإستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي.

6. حازم البني. (2006). *الإقتصاد الكلي*. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

7. حسام علي داود. (2013). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (المجلد 03). عمان الأردن: دار المسيرة للشر والتوزيع.

8. حسن علي عبد الزهرة، و حسن شومان عبد اللطيف. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب ذمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL). *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9* (العدد 34)، الصفحات 209-184.

9. حميد مقراني. (2014/2015). *أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)*. مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، العلوم الاقتصادية ، الجزائر.

10. خلف الله وديع. (2016-2017). *السياسة المالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2015*. مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي ، الجزائر.

11. زهير شامية أحمد، و الخطيب خالد. (2013). *المالية العامة* (المجلد ط). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

12. شوق فوزي. (جوان، 2018). قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5*(1)، الصفحات 760-786.

13. عامرية أولاد الصالح، و يمينة حاج حمو. (2018-2017). *أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2016*. مذكرة ماستر، جامعة أدرار، العلوم الاقتصادية .

14. عبد الرزاق بلحضري، براهيم شريفي، و عبد الهادي مداح. (2020). دراسة التأثيرات غير المتماثلة للنمو القتصادي على سوق العمل في الجزائر في ظل البرامج التنمويةباستخدام نموذج NARDL. *مجلةالاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14*(العدد 03)، الصفحات 1- 12.

15. كنعان علي. (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.

16. لامية بوشارب. (2019). دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). *مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10*(العدد3)، الصفحات 270-290.

17. محمد زراقة. (2015-2016). *أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة قياسية -حالة الجزائر 1990-2014*. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

18. محمود، حسين الوادي؛ أحمد، عارف العساف؛ وليد، أحمد صافي. (2013). *الاقتصاد الكلي* (المجلد 3). عمان ،الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

19. مصطفى، الفار. (2008). *الإدارة المالية العامة* (المجلد 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

20. ناشد سوزي عدلي. (2008). *أساسيات المالية المالية* (المجلد 1). بيروت،لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. David, O. O. (2013). government spending and inflation in nigeria:An Asymmetry Causality Test. *International Journal of Humanities and Managment Sciences(IJHMS), volume1*(issue4), p. 238_242.

2. Mohsen, M., & Ahmad, S. (2015, 05 07). The Relationship Between Money,Government Spending and inflation in the Iranian Economy. *International Letters of Social and Humanistic Sciences, volume 51*, p. 89_94.

3. Mohsen, M., Mohsen, B. S., & Sadeq, R. (2016). Thee Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment ,STR approach. *world Scientific News*, p. 153_ 167.

4. Nguyen, T. D. (2014, February). Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidenece from india vietnem ; and indonesia. *Working paper*.

الملاحق

الملحق رقم (01): إحصائيات متغيرات الدراسة

year	INF	g	M	ex	pib
1970	0.066	5.876	1.31E+10	4.93706	2.4E+10
1971	0.026266	6.941	1.39E+10	4.912638	2.49E+10
1972	0.036563	8.197	1.81E+10	4.480515	3.03E+10
1973	0.061728	9.989	2.04E+10	3.962495	3.45E+10
1974	0.046996	13.408	2.58E+10	4.18075	5.52E+10
1975	0.082303	19.068	3.37E+10	3.949408	6.14E+10
1976	0.094307	20.118	4.36E+10	4.163825	7.38E+10
1977	0.119893	25.473	5.2E+10	4.146758	8.7E+10
1978	0.175239	30.106	6.75E+10	3.9659	1.05E+11
1979	0.113486	33.515	7.97E+10	3.853267	1.28E+11
1980	0.095178	44.016	9.35E+10	3.83745	1.63E+11
1981	0.146548	57.655	1.09E+11	4.315808	1.91E+11
1982	0.065425	72.445	1.38E+11	4.592192	2.08E+11
1983	0.059672	84.825	1.66E+11	4.7888	2.34E+11
1984	0.081164	91.598	1.95E+11	4.983375	2.68E+11
1985	0.104823	99.841	2.24E+11	5.0278	2.91E+11
1986	0.123716	101.817	2.27E+11	4.702317	3E+11
1987	0.074413	103.977	2.58E+11	4.849742	3.24E+11
1988	0.059115	199.7	2.93E+11	5.914767	3.5E+11
1989	0.093044	124.5	3.08E+11	7.608558	4.23E+11
1990	0.166525	136.5	3.43E+11	8.957508	5.56E+11
1991	0.258864	212.1	4.15E+11	18.47288	8.44E+11
1992	0.316697	420.131	5.44E+11	21.83608	1.05E+12
1993	0.205403	476.627	5.84E+11	23.34541	1.17E+12
1994	0.290477	566.329	6.76E+11	35.0585	1.49E+12
1995	0.297796	759.617	7.4E+11	47.66273	1.99E+12
1996	0.186791	724.609	8.48E+11	54.74893	2.57E+12
1997	0.057335	845.196	1E+12	57.70735	2.78E+12
1998	0.049502	875.739	1.2E+12	58.73896	2.83E+12
1999	0.026455	961.682	1.37E+12	66.57388	3.24E+12
2000	0.003392	1178.122	1.56E+12	75.25979	4.12E+12
2001	0.04226	1321.028	2.4E+12	77.21502	4.23E+12
2002	0.014183	1550.646	2.84E+12	79.6819	4.52E+12
2003	0.04269	1639.265	3.3E+12	77.39498	5.25E+12
2004	0.039618	1888.93	3.64E+12	72.06065	6.15E+12
2005	0.013824	2052.037	4.07E+12	73.27631	7.56E+12
2006	0.023115	2453.014	4.87E+12	72.64662	8.5E+12
2007	0.03679	3108.669	5.99E+12	69.2924	9.35E+12
2008	0.048586	4191.053	6.96E+12	64.5828	1.1E+13
2009	0.057371	4246.334	7.29E+12	72.64742	9.97E+12
2010	0.039111	4466.94	8.28E+12	74.38598	1.2E+13
2011	0.045242	5731.407	9.93E+12	72.93788	1.46E+13
2012	0.088915	7058.1	1.1E+13	77.53597	1.62E+13
2013	0.032542	6024.1	1.19E+13	79.3684	1.66E+13
2014	0.029169	6995.7	1.37E+13	80.57902	1.72E+13
2015	0.047844	7656.3	1.37E+13	100.6914	1.67E+13
2016	0.063977	7297.5	1.38E+13	109.4431	1.75E+13
2017	0.055911	7282.7	1.5E+13	110.973	1.89E+13
2018	0.0427	7726.3	1.66E+13	116.5938	2.05E+13
2019	0.019518	7741.3	1.65E+13	119.3536	2.04E+13

أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2019). باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. (ARDL)

The impact of government spending on inflation in Algeria during the period from (1970-2019).Using the ARDL methodology

By: DJERRADI SETTI ،MIMOUNI NADIA

Supervisor :Dr. BERICHI ABDELKARIM

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2019). وهذا بالاعتماد على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) الذي قدمه2001) Pesaran et all).

تشير النتائج التجريبية إلى أن كل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام لهم أثر إيجابي على التضخم وذلك في المدى الطويل، أما بالنسبة للمدى القصير فإن كل المتغيرات لها أثر ايجابي على التضخم، كما تم التوصل إلى وجود أثر سلبي غير معنوي لمؤشر التضخم في المدى الطويل والقصير وتدل نسبة معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ 110% على سرعة التكيف نحو التوازن في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Abstract:

This study aims to clarify the impact of government spending on inflation in Algeria during the period from (1970-2019). This is based on the boundary approach to co-integration based on the ARDL Methodology presented by Pesaran et all (2001)

The empirical results indicate that both government spending and the gross domestic product have a positive effect on inflation in the long run. As for the short term ،all variables have a positive effect on inflation ،and an insignificant negative impact of the inflation index has been found in the long and short term. The error correction factor ratio of 110% indicates the speed of adaptation towards equilibrium in the long run.

Key words: Government Spending ،Inflation Rate ،ARDL.